وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2020-2023

الفريق الوطني لإعداد استراتيجية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

1. أ. د. سمير أبو عيشة	جامعة النجاح الوطنية.
2. د. حنا عبد النور	جامعة القدس.
3. د. أحمد أبو هنية	جامعة بيرزيت.
4. د. نزار دويكات	الجامعة العربية المفتوحة.
5. د. رائد القاروط	محافظة طولكرم.
6. أ.د. مروان درويش	جامعة القدس المفتوحة.
7. د. عمر مقداد	جامعة الأقصى/غزة.
8. أ.د. عليان الحولي	الجامعة الإسلامية/غزة.
9. د. أحمد أبو شنب	الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا/خانيونس.
10.د. أحمد صدقة	الجامعة العربية الأمريكية.
11.د. فراس اصليح	جامعة فلسطين التقنية خضوري.
12.م. أيمن صبيح	الكلية العصرية الجامعية.

بالإضافة إلى الفريق الداخلي من الوزارة:

1. د. إيهاب القبج	الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي.
2. د. أحمد عثمان	مدير عام التطوير والبحث العلمي.
3. د. معمر شتيوي	القائم بأعمال رئيس هيئة الاعتماد والجودة والنوعية.
4. أ. عبير شهابي	مدير التطوير.
5. م. مي عبيد	قائم بأعمال مدير الكليات.
6. أ. ناريمان حجازي	رئيس شعبة التطوير.
7. أ. مرح حثناوي	إحصائي.

المحتويات:

قائمة التعريفات 5

الملخص التنفيذي: 8

القسم الأول: مقدمة 9

1.1. حول الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي..... 9

1.2. نبذة حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي..... 11

1.3. منهجية إعداد الاستراتيجية 14

القسم الثاني: تحليل واقع التعليم العالي والبحث العلمي..... 16

2.1. نبذة عامة حول السياق العام..... 16

2.2. الأطراف ذات العلاقة ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين..... 18

2.3. التحديات والقضايا الرئيسية التي تواجه القطاع..... 22

2.4. الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2017-2019: 27

2.6. العوامل الممكنة والمعيقة للوصول إلى تعليم عالٍ وبحث علمي متميز 30

2.5 إنجازات الوزارة في ظل جائحة كورونا..... 32

2.7. الدروس والعبر المستفادة من تجربة مؤسسات التعليم العالي في ظل جائحة كورونا والتدابير ذات الأولوية في المرحلة القادمة:..... 33

القسم الثالث: الإطار الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 34

القسم الرابع: الأهداف الاستراتيجية والنتائج 35

الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي..... 35

الهدف الاستراتيجي الثاني: تيسير التحاق آمن وشامل وعادل..... 38

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة..... 40

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً..... 43

الهدف الاستراتيجي الخامس: إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان استدامته: 47

القسم الخامس: العلاقة مع أجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة 50

القسم السادس: برامج الموازنة..... 53

القسم السابع: الملاحق 58

الملحق رقم 1، أسماء الحضور لورشة عمل الشركاء لمناقشة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي للأعوام 2020-2023 الموافق 2020/2/12..... 58

الملحق رقم 2، أسماء الحضور لورشة عمل لمناقشة ملاحظات الخبير د. أناس بوهلال من اليونسكو 61

كلمة معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي

يسرني أن أضع بين أيديكم الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي، فقد قمنا بإعداد استراتيجية جديدة يمكن اعتبارها بوصلة عمل نعتمد عليها في الفترة ما بين 2020–2023، والتي ستحدد لنا مسارات واضحة تمكننا من التميّز في أدائنا والبناء على ما قد حصدناه من إنجازات وما حققناه من نجاحات في مجالات عدة في التعليم العالي والبحث العلمي، والتطوير المؤسسي والمشاركة المجتمعية.

لقد أصبح إصلاح التعليم وتحسين نوعيته، والبحث عن حلول لمشاكل النظام التعليمي بؤرة اهتمام المجتمع الفلسطيني بمستوياته كلّها، وخاصةً في ضوء ضعف الارتباط بين ما يتعلمه الطلبة وما يحتاجه سوق العمل، وعدم وضوح دور التعليم في التنمية الحقيقية للمجتمع، حيث استدعى ذلك إعادة توجيه النظام ووضعه على المسار الصحيح الذي يواكب التغيرات العالمية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني، لذلك قامت الوزارة بخطوات جادة ومسؤولة لتطوير نظام التعليم العالي، في محاولة لمعالجة قضاياه ضمن نظرة شمولية، تقوم على تنظيم العلاقة بين مقدمي خدمات التعليم العالي من جهة والمستفيدين من جهة أخرى، حيث تم تحديد الأدوار المناطة بكل جهة وآليات عملها، لتحقيق التكامل الكمي والنوعي للتعليم العالي بما يتناسب مع احتياجات التنمية المستدامة، ودمج الشباب ومؤسسات التعليم العالي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال تبني أنماط حديثة ومرنة من التعليم تقوم على تطوير التفكير الموجه نحو الإبداع وحل المشكلات، والاستجابة لاحتياجات المجتمع للوصول إلى موارد بشرية تمتلك المهارات التي تمكنهم من إنتاج المعرفة وتوظيفها في التنمية والتحرر.

دأبت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تحقيق رؤية طموحة للتعليم العالي في فلسطين بحيث تكون أداة للتنمية الشاملة المستدامة، في جوٍ يسوده التعاون بين مكونات النظام من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. حيث جسدت هذه الوثيقة ثمرة استشارات مكثفة شملت جميع مكونات قطاع التعليم العالي، وقد يكون من نافلة القول: إن تلك المشاركة الواسعة ساهمت في إثراء الخطة ومفاصلها المختلفة، والتي عكست رؤية القطاع لسنوات قادمة. وبالقدر نفسه من الأهمية تشكل الخطة خريطة طريق لتحقيق تلك الرؤية، باحتوائها على أهداف واضحة المعالم، واستراتيجيات ومؤشرات أداء رئيسية لقياس مدى التقدم نحو هذه الأهداف.

واشتقت الخطة رسالتها من تلك الرؤية الطموحة لرفعة شأن التعليم العالي والبحث العلمي ووضعه في مكانة مرموقة وطنياً ودولياً، حيث تبنت نهجاً استراتيجياً يقوم على تحقيق التكامل الكمي والنوعي للتعليم العالي مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودمج الشباب ومؤسسات التعليم العالي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال تبني أنماط حديثة ومرنة من التعليم تقوم على تطوير التفكير الموجه نحو الإبداع وحل المشكلات.

ومن الخطوات المهمة التي قامت بها الوزارة العمل على ضمان الجودة للمؤسسات والبرامج التعليمية وضبطها بما يمكّن الطلبة من الحصول على تعليم نوعي وفرص تعليمية لا تحدها حدود المكان أو الزمان، بحيث تنسجم مع أفضل معايير الجودة والأداء. كما أن مؤسسات التعليم العالي شأنها شأن مؤسسات القطاعات الأخرى تتعهد بالالتزام بجودة الأداء المؤسسي، وتسعى إلى ترسيخ مبادئ الجودة ونشر ثقافتها في كافة أقسامها ووحداتها، وذلك من خلال تطبيق مبادئ الجودة بشقيها، فمن جهة تطبق المؤسسة الجودة كأداة لإدارة جميع العمليات والإجراءات بهدف توفير الخدمات. ومن جهة أخرى

تطبقها بهدف التحقق من أن العمليات والإجراءات توافق النماذج المتوقعة والمعايير المعتمدة واحتياجات المستفيدين وأصحاب العلاقة والمجتمع.

وأخيراً وليس آخراً أود أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لفريق إعداد الاستراتيجية على مجهوده العظيم في إخراج هذه الوثيقة إلى حيز الوجود ولكل من ساهم في إغناء وإثراء محتويات هذه الاستراتيجية، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد في أقوالنا وأعمالنا لما فيه خير الأمة.

أ. د. محمود أبو مويس

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

قائمة التعريفات

التنمية المستدامة	التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛ الاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة.
الهدف الاستراتيجي للقطاع	الإنجازات المرجوة من سياسة القطاع، الناتجة عن تأثير واحد أو أكثر من أهداف سياسة البرنامج المخطط لها جنباً إلى جنب مع التأثير الدور المتفق عليه مع الشركاء في القطاع بالإضافة إلى تأثير إجراءات القطاع الخاص.
الإستراتيجية القطاعية	خطة من جميع الإجراءات الحكومية التي يتعين تبنيها من قبل وزارة/مؤسسة أو أكثر من وزارة في القطاع لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الإستراتيجية للقطاع بالتعاون مع الجهات غير الحكومية الفاعلة في هذا القطاع ومع معرفة نوايا القطاع الخاص في هذا القطاع.
الاستراتيجية عبر القطاعية	خطة من جميع الإجراءات الحكومية التي يتعين تبنيها من قبل وزارة/مؤسسة أو أكثر من وزارة في موضوع معين غير القطاع المحدد (على سبيل المثال البيئة، الجندر، الشباب) في واحد أو أكثر من الأهداف الإستراتيجية عبر القطاع بالتعاون مع الجهات غير الحكومية الفاعلة في نفس الموضوع عبر القطاع ومع معرفة نوايا القطاع الخاص في هذا الموضوع.
السياسات الوطنية	تمثل السياسات الوطنية موضوعات السياسات العامة العالية المستوى من أجندة السياسات الوطنية والتي سيتم وضعها من خلال مجموعة تدخلات سياساتية على مدى الخطة الوطنية. التدخلات السياساتية الداعمة للسياسات الوطنية يجب أن يتم عكسها في الإستراتيجية القطاعية والموازنة متوسطة الأمد. وتيرة ونطاق التدخلات السياساتية هذه تخضع للموارد المتاحة خلال الموازنة متوسطة الأمد.
أجندة السياسات الوطنية	وثيقة رفيعة المستوى تحدد التوجهات الإستراتيجية التي يمكن تحقيقها من خلال الاستراتيجيات القطاعية في إطار الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأمد. كوثيقة وطنية فهي تعكس مساهمات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. تشكل أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية معاً خطة التنمية الوطنية.
التعليم العالي	كل دراسة أكاديمية أو مهنية في مؤسسة تعليم عالٍ معترف بها، لا تقل الدراسة فيها عن سنة دراسية كاملة أو فصليين دراسيين بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.
التعليم التقني	هي مرحلة التعليم ما بعد الثانوية العامة في التخصصات التي تعتمد على التطبيقات اليدوية والعملية – غير الأكاديمية – والتي لها علاقة وثيقة بمهنة أو حرفة معينة بحيث يصبح المتعلم قادراً على أن يطور خبراته التقنية والتكنولوجية والريادية بطريقة مباشرة وذلك من خلال تمكينه من الحصول على المهارات اللازمة لمهنة ما أو عمل معين، وممارسة هذه المهنة أو العمل بما فيها من تطبيقات العلوم والتكنولوجيا. يعد اجتياز

	امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يوازيه، شرطا للالتحاق بالتعليم التقني، ويمتد لفترة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات.
البطالة	تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.
مشروع قانون	الصيغة النهائية المكتوبة لنص قانون والمقترح والمقدم إلى السلطة التشريعية، والتي تتداول نقاشه قبل أن يشرّع. بالتالي لا يعد مشروع القانون قانوناً إلى أن تصادق عليه السلطة التشريعية، والذي يتم لاحقاً تمريره إلى السلطة التنفيذية.
المعادلة	موازاة الوزارة للدرجة العلمية الممنوحة من مؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية بالدرجة العلمية المقابلة لها وفق نظام معادلة الشهادات.
التصنيف الدولي المعياري للتعلم (اسكد)	تصنيف لمجالات التعليم وحقوله وتخصصاته ومستوياته، صادر عن منظمة اليونسكو لتيسير الاتصال حول البرامج التعليمية، وتوفير أداة للإحصائيين الوطنيين تمكنّهم من توفير البيانات المتصلة بالمهن لأغراض المقارنة والتبادل على المستويين الإقليمي والدولي.
الطريقة المعيارية لتطوير البرامج	اعتمدت الطريقة الوطنية المعيارية الفلسطينية لتطوير المناهج منذ العام 2013 وهي طريقة تم تطويرها واعتمادها محلياً بقالب وطني فلسطيني بعد دراسة وتحليل التجارب المختلفة والناجحة في تطوير المناهج ، وتشتمل هذه الطريقة على تطوير المناهج في مستويات التعليم التقني الخمسة بشكل متكامل فيما بينها وتعتمد بشكل أساسي على تحليل احتياجات سوق العمل المطلوبة بحيث تبدأ عملية تطوير المناهج من خلال عدد من الخبراء في المجال والعاملين في سوق العمل هذا وتشتمل الطريقة على ثمانية مراحل أساسية تبدأ بتحديد الكفايات من قبل خبراء سوق العمل ومن ثم تطوير المهام المركبة والوصف المهني وانتهاء بتطوير مواقف تعليمية يتم تطبيقها من قبل الطلاب.
التعلم الإلكتروني	توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات بأنواعها لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية متعددة المصادر لتقديم البرامج بأنواعها لتوفير بيئة تعليمية تعلّمية تفاعلية متعددة المصادر لتقديم البرامج التعليمية في أي مكان أو زمان، بطريقة متزامنة أو غير متزامنة، اعتماداً على التعليم الذاتي بين المتعلم والمعلم والمحتوى.(دراسة بحثية حجاج، 2019)
التعلم المدمج	يعرف التعليم المدمج بأنه أحد صيغ التّعلّم التي يندمج فيها التّعلّم الإلكتروني مع التّعلّم التقليدي في إطار واحد، وتوظف في هذا النوع من التعليم أدوات التّعلّم الإلكتروني سواء المعتمدة على الكمبيوتر أو على الشبكة الإلكترونية بهدف تحسين تحقيق الأهداف التّعليمية وبأقل تكلفة ممكنة ودعم العملية التعليمية وتحولها من طور التلقين إلى طور الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات.
التعلم المفتوح	التعلّم الذي يُتيح للمتعلّمين اكتساب المعارف والخبرات والمهارات والقدرات بما يتوافق مع الوقت المُتاح لهم، ووتيرة التعلّم الخاصة بهم.

اعتماد	**اعتراف موثق قائم على معايير مسبقة بالمؤسسات التعليمية/ التدريبية، أو نتائج الاختبارات التي تجريها، والشهادات التي تصدرها، وذلك وفقاً لمعايير محددة مسبقاً.**
تحليل بيستل (PESTEL)	**"تحليل العوامل السياسية Political، والاقتصادية Economical، والاجتماعية Social، والتكنولوجية Technological، والبيئية Environmental، والقانونية Legal، التي لها علاقة في موضوع البحث.**
كفاية	**القدرة على أداء نشاط منتج بإتقان/ مستوى أداء، بحسب معايير سوق العمل. كما يعني القدرة على تطبيق المعارف والخبرات والمهارات في أوضاع العمل المعتادة أو المتغيرة.**
مؤهلات	**1- الشروط التي يجب توافرها في الفرد للدخول أو التقدم في مهنة ما.** **2- التحصيل العلمي والتدريبي والخبرة العملية التي يحصل عليها المتدرب من برنامج تدريبي ما.** **3- سجل رسمي للتحصيل يوثق الإنهاء الناجح لبرنامج تدريبي من خلال اختبارات فاحصة.**

الملخص التنفيذي:

تم إعداد هذه الخطة الاستراتيجية بعد تحليل واقع التعليم العالي ومؤسساته في فلسطين بما يشمل الإنجازات الحالية والرؤى المستقبلية وتطلعات واحتياجات الجهات المعنية وأصحاب المصلحة باستخدام أداة التحليل (PESTEL)، حيث تم تصميم استبانة وزعت على كافة مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، بالإضافة إلى رصد التوجهات التعليمية وارتباطها بالتطورات على المستويات المحلية والدولية والإقليمية، وقد وظفت نتائج هذا التحليل لبناء محاور الخطة وأهدافها الرئيسية لتحقيق النتائج المنشودة. وقد استند فريق إعداد الخطة في بنائها إلى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والقاضي بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وكذلك الأولوية الثامنة من المحور الثالث من أولويات أجندة السياسات الوطنية والتي تنص على توفير تعليم جيد وشامل للجميع.

هذا وتدعم الخطة الدور الفاعل لمؤسسات التعليم العالي في الارتقاء في المجالات البحثية والتقنية، وتسهم في تحويل المسارات التعليمية والبحثية والتقنية لمسارات مواكبة للمتغيرات العصرية وملبية لمتطلبات المجتمع والسوق المحلي والإقليمي والدولي، وتسعى إلى تعزيز قدرات المؤسسات التعليمية في كافة المجالات العلمية والتعلمية ودعم استقلاليتها، كما وتعزز الخطة تطبيق معايير الجودة والالتحاق وضبطها في هذه المؤسسات بناءً على تحليل الواقع وربطه بالتغييرات والتدخلات المطلوبة من خلال حوكمة الأنظمة والسياسات التي تتبناها الوزارة، بهدف توفير أفضل مستوى من التعليم الأكاديمي والتقني لطلبتنا، وتشجيعهم على الاعتماد على مواهبهم وإلهامهم لإدراك إمكاناتهم وقدراتهم البحثية والعلمية والتنافسية في المجالات المختلفة.

هذا وتضمنت الخطّة الاستراتيجيّة خمسة أهداف استراتيجية رئيسية كالتالي:

الهدف الأول: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي.

الهدف الثاني: إتاحة التحاق آمن وشامل وعادل.

الهدف الثالث: الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة.

الهدف الرابع: الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً.

الهدف الخامس: تطوير الإجراءات الإدارية والاستدامة المالية وتعزيز مبادئ الحوكمة.

ولتحقيق أهداف الخطة ضمن المحاور الخمسة السابقة عمدت الخطة إلى اقتراح عدة تدخلات واضحة ومحددة ويمكن تطبيقها وقياس مؤشراتها المحددة خلال فترة تنفيذ الخطة 2020–2023 تطبيقاً للإطار الاستراتيجي للنتائج، حيث تم اعتبار عام 2019 سنة الأساس وتم وضع استهدافات للسنوات الثلاث القادمة (2020–2023)، كما راعت الخطة التكامل بين المحاور السابقة لتحقيق الرؤية العامة لهذه الخطة ولتنفيذ نشاطاتها بسلاسة وبأكبر قدر من الفاعلية.

القسم الأول: مقدمة

1.1. حول الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

أعدت دولة فلسطين في النصف الثاني من العام 2016 خطة التنمية الفلسطينية للأعوام 2017–2022 والتي تتكون من أجندة السياسات الوطنية 2017–2022 و18 استراتيجية قطاعية و3 استراتيجيات عبر قطاعية. حددت أجندة السياسات الوطنية بصفتها الوثيقة السياساتية العليا لدولة فلسطين والتي ستوجه برامج وتدخلات وسياسات الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني أولويات دولة فلسطين في ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الطريق نحو الاستقلال
الأولوية الوطنية الأولى: تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاستعمار
الأولوية الوطنية الثانية: الوحدة الوطنية
الأولوية الوطنية الثالثة: تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين
المحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة
الأولوية الوطنية الرابعة: الحكومة المستجيبة للمواطن
الأولوية الوطنية الخامسة: الحكومة الفعالة
المحور الثالث: التنمية المستدامة
الأولوية الوطنية السادسة: تحقيق الاستقلال الاقتصادي
الأولوية الوطنية السابعة: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون
الأولوية الوطنية الثامنة: تعليم جيد وشامل للجميع
الأولوية الوطنية التاسعة: رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع
الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية

الرؤية الوطنية لدولة فلسطين

"فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة تقام على حدود المنطقة التي احتلتها إسرائيل في حزيران العام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وهي دولة ديمقراطية مستقرة تحترم حقوق الإنسان وتضمن لمواطنيها كافة حقوقاً وواجبات متساوية، ويعيش سكانها في بيئة آمنة في ظل سيادة القانون، وتعمل على ضمان المساواة بين الرجل والمرأة، وتثمن عاليًا ثروتها الاجتماعية، وتماسك مجتمعها وتضامنه، وتتميز بالثقافة العربية الفلسطينية، والقيم الإنسانية والتسامح الديني. وفلسطين دولة تقدمية تثمن العلاقات الودية مع الدول الأخرى، وأعضاء المجتمع الدولي كافة. أما الحكومة الفلسطينية، فهي حكومة منفتحة وشفافة ومسؤولة تستجيب لحاجات مواطنيها، وتقدم لهم الخدمات الأساسية بنجاعة، وتوفر البيئة التي تتيح للقطاع الخاص مجال التطور والنمو. وتعتبر المصادر البشرية الفلسطينية، القوة المحركة للتنمية الوطنية. أما الاقتصاد الفلسطيني، فهو مفتوح على الاقتصادات الأخرى في أرجاء العالم كافة، ويسعى إلى إنتاج بضائع وخدمات منافسة تتميز بقيمة وجودة عالية. وعلى المدى الأبعد، فإن الاقتصاد الفلسطيني يطمح لأن يصبح اقتصادًا مبنيًا على المعرفة."

اتخذت الحكومة الثامنة عشرة قراراً بتحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وأصدر مكتب رئيس الوزراء ورقة تعليمات حول تحديث الاستراتيجيات القطاعية والعبر قطاعية لـ 22 استراتيجية وطنية قطاعية (الريادة والتمكين، *التعليم، الزراعة، الصحة، العلاقات الدولية، العدل، الثقافة والتراث، التشغيل، الطاقة، الحكم المحلي، الإسكان، المياه والمياه العادمة، الحماية الاجتماعية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الامن، إدارة المال العام، الاقتصاد الوطني، السياحة والآثار، النقل والمواصلات، **التعليم العالي**، الأراضي، الخدمة المدنية*).و3 استراتيجيات وطنية عبر قطاعية (النوع الاجتماعي، الشباب والبيئة).

اندرجت اهداف ونتائج التعليم العالي والبحث العلمي 2017–2022 في إطار الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم، حيث استدعى فصل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن وزارة التربية والتعليم ان تخصص استراتيجية وطنية خاصة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 2020–2022

تشكل الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية جزءاً أساسياً في دورة التخطيط وتقديم الخدمات، وتحدد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات وتحقيق النتائج. وتشكل أيضاً جزءاً هاماً من إطار التخطيط والموازنة متوسطة الأمد ودورة إعداد الموازنة السنوية.

في سياق مساعي الحكومة لتوفير خدمات أفضل للمواطنين وتعزيز الصلة بين أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وإجراءات إعداد الموازنة، هناك ثماني قضايا رئيسية يَتَعَين مراعاتها في الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية:

1. **التنمية بالعناقيد:** اعتمد مجلس الوزراء نهج التنمية بالعناقيد من أجل الاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة، والتوظيف الفعال للإمكانيات والموارد المتاحة للمحافظات.
2. **أولويات تنموية جديدة:** يتيح تحديث الاستراتيجيات فرصة لاستعراض وتعديل الأولويات القطاعية ومراعاة أجندة وأولويات الحكومة الحالية فيها، وكذلك إضافة أولويات جديدة للقطاع، وكذلك تعديل الأولويات القائمة.
3. **نتائج المراجعة النصفية:** توفر المراجعة النصفية التي أجرتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء، معلومات حول وضع تنفيذ أجندة السياسات الوطنية والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، وسير العمل نحو تحقيق أهدافها.
4. **البعد الجغرافي:** يَتَعيَن على الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية أن تعكس بشكل أفضل الفجوات والتمايز بين المناطق (بما في ذلك غزة والقدس).
5. **واقعية الإستراتيجيات:** يجب أن تكون الاستراتيجيات والنتائج القطاعية واستهدافاتها للسنوات الثلاث القادمة أكثر واقعية ومحددة بشكل واضح وقابلة للقياس.
6. **تحسين تقديم الخدمات:** يجب أن تتعامل الاستراتيجيات مع قضية تحسين جودة الخدمات وتقديمها للمواطن، وهناك حاجة لأن تقدم الإستراتيجيات أهدافاً ونتائج واستهدافات لزيادة تحسين تقديم الخدمات للمواطنين وجودتها.
7. **القضايا عبر قطاعية:** يجب على الاستراتيجيات القطاعية أن تنظر للمسائل والقضايا عبر القطاعية لا سيما النوع الاجتماعي والشباب والبيئة.
8. **المواءمة مع المعاهدات وأجندة التنمية الدولية:** انضمت دولة فلسطين إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، إلى جانب التزامها بالعمل على تنفيذ الأجندات الدولية للتنمية لاسيما أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي يجب مراعاة الالتزامات المترتبة على دولة فلسطين في عملية تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية.

اتخذ مجلس الوزراء بتاريخ 8\6\2020م قراراً بتمديد العمل على تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للفترة الزمنية 2020-2023 ليتسنى للوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة إعادة النظر في مسودات الاستراتيجيات في ضوء إعلان حكومة دولة الاحتلال نيتها المضي قدماً في مخططاتها الرامية لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وبما يلغي آفاق حل الدولتين من جهة، والأخذ بالاعتبار التغيرات التي فرضتها جائحة فايروس كورونا المستجد على القطاعات المختلفة وآثارها على هذه القطاعات ومتطلبات معالجتها من جهة أخرى.

1.2. نبذة حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

يعد التعليم العالي في دولة فلسطين حديثاً نسبياً، ويعود ذلك إلى ظروف الاحتلال وما ترتب عنها من إعاقات ومحاولات لإيقاف وعرقلة العملية التعليمية بجميع مراحلها، هذا وقد أقيمت مؤسسات التعليم العالي بمبادرات وطنية في ظل ظروف سياسية واقتصادية معقدة للغاية، ونمت وتطورت بسرعة على مدى الخمسين سنة الماضية، ففي البداية نشأت الكليات التي تدرس لمدة عامين وتمنح درجة الدبلوم المتوسط وذلك منذ العام (1950)، حيث ركزت هذه المؤسسات على التعليم التقني وتأهيل المعلمين وتدريبهم. أما الجامعات فقد نشأت منذ عام (1970)، وكانت هذه المؤسسات جزءاً من الجهد الجماعي الفلسطيني في العمل الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، لتوفير فرص للشباب الفلسطيني لمتابعة دراستهم الجامعية بعد أن أصبح من الصعب على عدد كبير منهم السفر إلى الخارج، حيث فرضت قيود كثيرة على هذه المرحلة بما يخص التخصصات المسموح بدراستها بالخارج. فيما شهد القطاع نقلة نوعية بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها ضمن اتفاقيات أوسلو عام (1994)، إذ حصلت زيادة مضطردة على عدد المؤسسات وتنوعت البرامج والدرجات التي تمنحها في كافة المجالات، فقد وصل عدد الجامعات في العام الأكاديمي 2019/2018 إلى (17) جامعة، و(17) كلية جامعية، و (18) كلية مجتمع متوسطة، ينخرط فيها (218,126) طالب وطالبة، ويعمل فيها (16,416) موظفاً موزعين على كادر أكاديمي وإداري وخدماتي.

انسجاماً مع قانون التعليم العالي الجديد الذي أقر في العام 2018 ولاسيما المادة (37) منه، فقد أنشأت الوزارة وقفية للتعليم العالي تهدف إلى جمع الأموال والأصول العينية والنقدية والتي سيتم حبسها واستثمارها لتحسين إدارة مؤسسات التعليم العالي وتمكين البحث العلمي. ويعد مجلس البحث العلمي المظلة التي تندرج تحتها عملية رسم السياسات الوطنية الاستراتيجية بخصوص البحث العلمي، وتحديد الأولويات البحثية، وعمليات التخطيط والتطوير وتنفيذ السياسات العامة لتشجيع البحث العلمي على المستوى الوطني والإقليمي، والعمل على إيجاد الشراكات وتوقيع الاتفاقيات والبحث عن مصادر التمويل، وينظم عمل مجلس البحث العلمي من خلال قانون التعليم العالي لعام 2018، ولاسيما المادة (35) منه، وتراجع الوزارة بشكل دوري تشكيلة وأعضاء المجلس بحيث يكون تمثيله شمولياً لكافة القطاعات البحثية.

يستند قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي على التنافسية، أي إلى علامة الطالب في امتحان شهادة الثانوية العامة الفلسطينية أو ما يعادلها، حيث تحدد كل جامعة على حدة المعدل المطلوب لكل برنامج دراسي بناءً على احتياجاتها وعدد المقاعد المتاحة، وتختلف هذه العملية من سنة إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى تبعاً للحالة التنافسية للطلبة المتقدمين، في حين تشترط بعض الجامعات اجتياز امتحان الكفاءة في اللغة الإنجليزية، ويتم وضع الطلاب في دورات اللغة الإنجليزية وفقاً لنتائجهم.

تركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على المبادئ التالية في اعتماد ومعادلة تلك الشـــهادات والدرجات وفقاً لقانون التعليم العالي والأنظمة المنبثقة عنه والتعليمات ذات العلاقة:

- **درجة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس:**

درجة الدبلوم المتوسـط والبكالوريوس الصـادرة عن مؤسـسـات التعليم العالي العربية المعتمدة من قبل الوزارة يتم اعتمادها والمصـادقة عليها من قبل دائرة تصـديق الشـهادات في الوزارة دون الحاجة إلى معادلتها، وذلك بعد التأكد من تحقق كافة

متطلبات وشروط التصديق. أما الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي الأجنبية (غير العربية) تحتاج إلى معادلة وفقاً للشروط والمتطلبات الواردة في نظام المعادلة في حينه.

- **الدراسات العليا (الدبلوم العالي، الماجستير، والدكتوراه):**

تحتاج شـهادات الدراسـات العليا الصـادرة عن مؤسـسـات التعليم العالي غير الفلسـطينية المعترف بها لدى الوزارة (عربية وأجنبية) إلى معادلة، حيث يتم الاعتراف بتلك الشـهادات ومعادلتها من خلال إصـدار وثيقة معادلة وفقاً لشـروط ومتطلبات المعادلة الواردة في نظام المعادلة الساري في حينه.

يبلغ عدد الجامعات الفلسطينية التقليدية 15 جامعة (10 جامعات بالضفة و5 قطاع غزة) منها 3 جامعات حكومية و8 جامعات أهلية أو عامة و4 جامعات خاصة، ويبلغ عدد الكليات الجامعية 17 كلية (11 ضفة، 6 غزة) منها 7 كليات حكومية و8 كليات خاصة بالإضافة إلى كلية تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وكلية عامة، كما يبلغ عدد كليات المجتمع 18 كلية (12 ضفة و6 غزة) منها كليتان حكوميتان و7 كليات عامة أو أهلية و6 كليات خاصة و3 كليات تابعة لوكالة الغوث، ويوجد جامعة عامة وجامعة خاصة للتعليم المفتوح في الضفة [1]. تضم الجامعات التقليدية: (33,759) طالباً جديداً منهم (87 دكتوراه، 3,006 ماجستير، 82 دبلوم عالي، 28,330 بكالوريوس، 2,104 دبلوم متوسط، 33 دبلوم مهني متخصص، 143 تأهيل تربوي) وتضم الكليات الجامعية: (6,687) طالباً منهم (2,054 بكالوريوس، 4,622 دبلوم متوسط، 11 دبلوم مهني متخصص) وتضم كليات المجتمع المتوسطة: (5,068) طالباً منهم (5,042 دبلوم متوسط) ويضم التعليم المفتوح: (14,578) طالباً منهم (39 ماجستير، 10,509 بكالوريوس، 3,196 سنة تحضيرية، 812 شهادة تأهيل تربوي، 22 دبلوم مهني متخصص). يبلغ عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي (2019/2018) **(218,126) طالباً وطالبة** (133,613) أنثى و (84,513) ذكراً، بنسبة التحاق إجمالية بلغت 45%، موزعين كالتالي:

يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين 52 منها 35 في الضفة و17 في قطاع غزة. ويبلغ عدد الطلبة الذين التحقوا فيها في العام الأكاديمي 2019\2018 60,092 طالب وطالبة (35,910 طالبة، و24,182 طالب)

يبلغ إجمالي التخصصات (البرامج) في مؤسسات التعليم العالي الـ 52 حسب قاعدة بيانات الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة للعام الأكاديمي 2019/2018 كالتالي:

1,690 برنامجاً تتألف من 29 برنامج دكتوراه، و283 برنامج ماجستير، و17 برنامج دبلوم عالي، و23 برنامج دبلوم تربوي، و750 برنامج بكالوريوس، و456 برنامج دبلوم متوسط و132 برنامج دبلوم مهني متخصص.

بلغ عدد الطلبة المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (2018/2017) **(45,722) طالباً وطالبة** (28,746 طالبة و16,976 طالب) موزعين كالتالي:

- الجامعات التقليدية: (28,463) طالباً منهم (14 دكتوراه، 2,680ماجستير، 82 دبلوم عالي، 23,990 بكالوريوس، 1,184 دبلوم متوسط، 50 دبلوم مهني متخصص، 363 تأهيل تربوي).
- الكليات الجامعية: (3,551) طالباً منهم (866 بكالوريوس، 2,677 دبلوم متوسط، 8 دبلوم مهني متخصص).
- كليات المجتمع المتوسطة: (2,949) طالباً (2,931 دبلوم متوسط، 18بكالوريوس).
- التعليم المفتوح: (10,759) طالباً منهم (22 ماجستير، 10,072بكالوريوس، 665 شهادة تأهيل تربوي).

[1] *الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2019/2018*

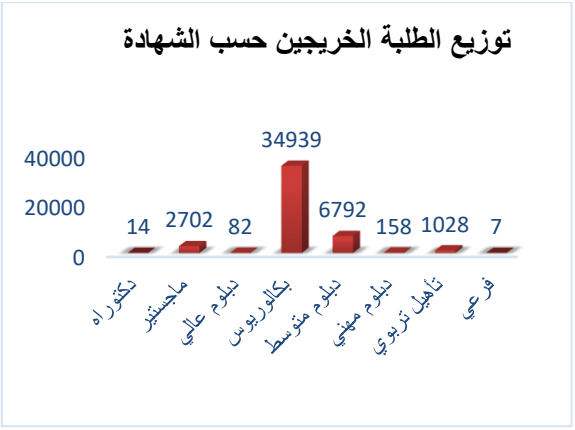

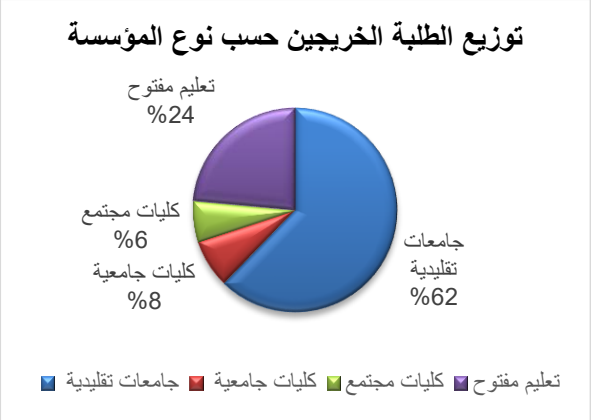

تحظى برامج التعليم والأعمال والإدارة والقانون بأكثر من 54% من نسبة الخريجين وفقاً للتصنيف المعياري العالمي للتخصصات (اسكد 2013) المستوى الأول للتصنيف، والجدول أدناه يبين البرامج وأعداد الخريجين من كل برنامج حسب تصنيف المؤسسة التعليمية.

البرنامج العام	جامعات تقليدية		كليات جامعية		كليات مجتمع		التعليم المفتوح		المجموع		النسبة المئوية
	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	
التعليم	4577	5902	277	353	252	258	3242	3936	8348	10449	22.9
الفنون والعلوم الانسانية	2311	3314	204	345	131	212	69	91	2715	3962	8.7
العلوم الاجتماعية	1531	2344	158	342	36	53	123	163	1848	2902	6.3
الأعمال والإدارة والقانون	3462	7427	509	1090	695	1090	3549	5296	8215	14903	32.6
العلوم	877	1103	0	0	29	41	20	23	926	1167	2.6
تكنولوجيا الاتصالات	427	842	33	156	65	145	205	358	730	1501	3.3
الهندسة	1339	3124	32	289	131	604	0	0	1502	4017	8.8
الزراعة	55	192	0	0	0	0	19	34	74	226	0.5
الصحة والرفاه	2802	4007	538	950	360	516	626	858	4326	6331	13.8
الخدمات	44	208	4	26	14	30	0	0	62	264	0.6
المجموع	**17425**	**28463**	**1755**	**3551**	**1713**	**2949**	**7853**	**10759**	**28746**	**45722**	**100%**

بلغ عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي (2019/2018) **(16,416) عاملاً وعاملة** منهم: 6,918 أكاديمي تعليمي، 708 أكاديمي إداري، 22 أكاديمي بحثي، 1,704 إداري، 1,813 مكتبي، 1,597 مساعد بحث وتدريس، 916 مهني اختصاصي، 695 تقني وحرفي، 2,043 عاملاً. حيث أن النسبة العظمى من العاملين يعملون بالجامعات التقليدية، وهذا يتناسب مع أعداد الطلبة الملتحقين بهذه الجامعات والبالغ نسبتهم 64%، كما أن 28% من العاملين يحملون شهادة البكالوريوس، تليها شهادة الماجستير بنسبة 25% وما يقارب 22% منهم يحملون شهادة الدكتوراه – علماً بأن حوالي 44% من الأكاديميين التعليميين يحملون درجة الدكتوراه –، وأقلهم من حملة شهادة التأهيل التربوي والدبلوم العالي.

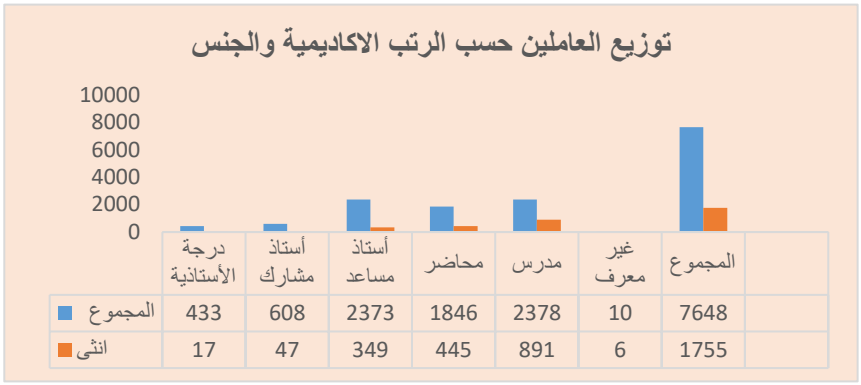

العدد الأكبر من العاملين هم ذكور بنسبة 77% في مختلف الرتب الأكاديمية، وأعلاها برتبة مدرس وأستاذ مساعد بنسبة 40%، كما أن ما يزيد عن نصف العاملات من الإناث يعملن برتبة مدرس وتليها رتبة محاضر بنسبة بلغت 25%.

1.3. منهجية إعداد الاستراتيجية

باشر فريق عمل من الوزارة بالتحضير لعملية إعداد الاستراتيجية من بداية شهر كانون الأول 2019 وفق التعليمات الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء وبما بتوافق مع وضعية القطاع وخاصة اعتماده كقطاع مستقل عن قطاع التربية والتعليم[2]، وذلك استجابة لقرار مجلس الوزراء باعتماد التعليم العالي والبحث العلمي كقطاع أساسي في خطة التنمية الوطنية للأعوام 2020–2022 وتكليف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقيادة الجهود الوطنية الرامية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بمشاركة جميع الأطراف المعنية في قطاع التعليم، حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 2017–2022 (الفريق الوطني) وذلك بمشاركة خبراء ومهتمين ممثلين لمؤسسات التعليم العالي المختلفة **(انظر الملحق رقم 1، قائمة أسماء الفريق الوطني)**

عقدت اللجنة الوطنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 8 اجتماعات ناقشت خلالها مجموعة من القضايا واتخذت مجموعة من القرارات وذلك خلال الفترة من 8 كانون الثاني 2019 ولغاية 5 شباط 2020، الجدول أدناه يبين الاجتماعات وأهم القضايا التي تم نقاشها في اجتماعات اللجنة الوطنية.

تاريخ الاجتماع	جدول الأعمال	تاريخ الاجتماع	جدول الأعمال
2019\12\8	تحديد منهجية وخطة العمل والمحاور	2020\01\08	تحليل الواقع (التحليل الرباعي)
2019\12\17	تحديد الرسالة والرؤيا والاهداف والقيم للقطاع	2020\01\14	تحديد التدخلات ومراجعة النتائج
2019\12\24	مراجعة الرسالة والرؤيا والاهداف وتحديد الشركاء	2020\01\22	مراجعة البيانات الإحصائية ووضع مؤشرات
2019\12\31	إقرار الرسالة والرؤيا والاهداف والنتائج	2020\02\05	مسودة الاستراتيجية وبرنامج ورشة العمل الوطنية

[2] تم شمول تدخلات وانشطة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم 2017-2022. بتاريخ 2019/4/1 تم اعتماد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كوزارة مستقلة بقرار من مجلس الوزراء.

نظمت اللجنة الوطنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 2017–2022 ورشة عمل في 12 شباط 2020 حضرها 99 مشارك ومشاركة من مؤسسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمؤسسات والوزارات الرسمية والأهلية والدولية ذات العلاقة **(انظر الملحق رقم 1، قائمة المشاركين في الورشة من الضفة والقطاع)**، حيث تم خلال الورشة عرض ونقاش واقع التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين وسياق ومحددات إعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي 2020–2022 ونقاش الأهداف والنتائج والتدخلات القطاعية ومؤشرات القياس وذلك في مجموعات عمل حسب محاور الاستراتيجية الخمسة (الجودة والنوعية، البحث العلمي، الالتحاق، التعليم التقني، الإدارة والحوكمة).

استمرت اللجنة بإجراء المزيد من المشاورات مع الشركاء والخبراء الوطنيين والدوليين، حيث وبالتنسيق مع مكتب اليونسكو برام الله تم عرض مسودة الاستراتيجية على مجموعة خبراء من اليونسكو (Panel of experts) في مجال التعليم العالي وتم عقد ورشة عمل لمناقشة ملاحظاتهم بحضور خبيرهم في مجال التعليم العالي من مكتب اليونسكو بلبنان د. أناس بوهلال وذلك بتاريخ 01\03\2020، حضر الورشة 23 مشارك ومشاركة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي **(انظر الملحق رقم 3، قائمة المشاركين في الورشة التشاورية مع خبراء اليونسكو)**، كما تم عرض المسودة على جهات استشارية وأشخاص لهم خبرة وباع طويل في مجال التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي، حيث تم الاجتماع معهم وأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار. كما وتم أيضا رصد الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الثلاث سنوات الماضية لمعرفة مدى التقدم في أهدافنا الاستراتيجية وما يجب التركيز عليه في المرحلة المقبلة.

استجابة لملاحظات وتعليمات مكتب رئيس الوزراء على مسودة استراتيجية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية بشكل عام، قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بتوفير الدعم الفني للوزارة من أجل تيسير مراجعة مسودة الاستراتيجية للاستجابة لملاحظات وتعليمات مكتب رئيس الوزراء وبشكل محدد مراجعة النتائج القطاعية ومؤشرات قياس الأداء وتطوير برامج الموازنة بالإضافة إلى إعادة النظر في مسودة الاستراتيجية في ضوء **إعلان حكومة دولة الاحتلال نيتها المضي قدماً في مخططاتها الرامية لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وبما يلغي آفاق حل الدولتين من جهة، والأخذ بالاعتبار التغيرات التي فرضتها جائحة فايروس كورونا المستجد على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وآثارها على القطاع وخاصة النتائج والاستهدافات القطاعية** من جهة أخرى، وفي هذا السياق تم تنظيم الأنشطة الاستكمالية التالية لتجديد مسودة الاستراتيجية .

- عقد لقاءات مع مدراء ورؤساء الهيئات والمجالس والإدارات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمراجعة المخرجات الحالية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومراجعتها بما يتوافق مع تعليمات برامج الموازنة النافذة في القطاع العام.
- عقد لقاء مع مؤسسات التعليم العالي الحكومية لمناقشة تأثير السياق الحالي على عمل مؤسساتهم حالياً وفي المستقبل ومراجعة مخرجات برامج الموازنة ذات العلاقة.
- إعداد مسودة للمخرجات التي تقوم بها الوزارة وسلسلة نتائج ومؤشرات معدلة بناءً على ملاحظات مكتب رئيس الوزراء وذلك لإجراء التشاور حولهم.

- عقد اجتماع للفريق الوطني حضره 9 من الأعضاء لنقاش تأثيرات جائحة كورونا والوضع السياسي الحالي على التعليم العالي للثلاث سنوات القادمة ومراجعة سلسلة النتائج والمؤشرات المقترحة.
- مراجعة تقرير الاستراتيجية بناءً على الأنشطة أعلاه ورفعها للمعنيين.

القسم الثاني: تحليل واقع التعليم العالي والبحث العلمي

2.1. نبذة عامة حول السياق العام

تقع فلسطين في جنوب غرب قارة آسيا في الجزء الجنوبي للساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحة فلسطين التاريخية 27,027 كيلو متر مربع بما في ذلك بحيرتا طبريا والحولة ونصف مساحة البحر الميت، أما مساحة الضفة الغربية بما في ذلك الجزء التابع لها من البحر الميت فتبلغ 5,842 كيلو متر مربع فيما تبلغ مساحة قطاع غزة 365 كيلو متر مربع.

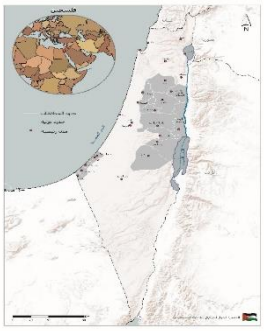

ينص القانون الأساسي الفلسطيني على أن فلسطين "*جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم في فلسطين ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس دولة فلسطين انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك وفقاً لمبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين والذي تخضع فيه جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص للقانون دون أي تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة*".

بلغ عدد السكان في نهاية العام 2019 حوالي 5,028,918، منهم 3,019,948 يقيم في الضفة الغربية و2,018,970 يقيم في قطاع غزة، وتبلغ نسبة السكان أقل من 15 سنة 38.3% من إجمالي السكان[3]. تبلغ نسبة الفلسطينيين الذين أنهوا البكالوريوس أو أعلى في العام (2019) 16.3%، والدبلوم المتوسط 5.7% والمرحلة الثانوية 21.5% والمرحلة الإعدادية 37% ونسبة الأمية 2.6%. تبلغ نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب لوحي او محمول 33.2% ونسبة الأسر التي لديها خدمة الإنترنت في البيت 79.6% (83.5% في الضفة و72.7 في قطاع غزة).

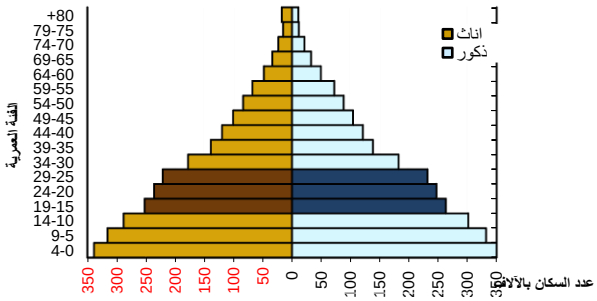

تبلغ نسبة العمالة التامة أي الذين يعملون بشكل طبيعي 35 ساعة فأكثر خلال الأسبوع للأفراد الذين يزيد أعمارهم عن 15 سنة 32.4% (39% في الضفة و21.7 في قطاع غزة) وتبلغ نسبة الذين لا يعملون مطلقاً ويبحثون عن العمل 11.2% (6.8% الضفة و18.5 في قطاع غزة). كما بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في نهاية العام 2019 (44.3%) ومعدل البطالة المنقح 25.3% (في الضفة 14.6% وفي قطاع غزة 45.1%) والتي تتوزع بين الإناث والذكور (41.2

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2019

إناث، 21.3 ذكور)، وتزداد معدلات البطالة المنقحة كلما ازداد عدد سنوات الدارسة حيث بلغت نسبة البطالة عند الذين أنهوا أكثر من 13 سنة دراسية 30%[4].

بلغ متوسط إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري بالدينار الأردني في فلسطين في العام 2017 حوالي 935 دينار أردني، وبلغ متوسط إنفاق واستهلاك الفرد الشهري بالدينار الأردني في فلسطين على مجموعات الطعام 51.7 دينار أردني وعلى النقل والاتصالات 31.4 دينار وعلى التعليم 6.9 دينار أردني. وبلغت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في فلسطين لنفس العام 29.2% (13.9 في الضفة، و53 في غزة).

يبلغ عدد الوحدات الإدارية في فلسطين (المحافظات) 16 محافظة منها 11 في الضفة (القدس، بيت لحم، الخليل، رام الله والبيرة، نابلس، سلفيت، قلقيلية، طولكرم، جنين واريحا والأغوار، طوباس) و5 في قطاع غزة (شمال غزة، غزة، غزة الوسطى، خانيونس، ورفح)، كما بلغ عدد الهيئات المحلية في العام 2015، 407 هيئة محلية.

إن استمرار سياسات اسرائيل الاحتلالية وتوسعاتها الاستعمارية المتنامية وخاصة قرار إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية، ألقى بظلاله على واقع مؤسسات الدولة الفلسطينية، مسبباً لها الضعف والتراجع في الأداء العام، وتجلت تلك السياسات فيما قامت به من أعمال قرصنة ومصادرة لأموال الدولة الفلسطينية المتأتية من المقاصة، **ما كان له أثر سلبي مباشر على قدرة مؤسسات الدولة الفلسطينية على القيام بمهامها على كل الأصعدة وبكل المجالات**، لاسيما تلك المتعلقة بتقديم الخدمات للمواطنين في ظل عدم تمكنها من دفع كامل رواتب العاملين في مؤسساتها المعهود لهم بتقديم تلك الخدمات وفي مقدمتها الصحة والتعليم والتعليم العالي، كما أضعف قدرات المزارعين وريادي الأعمال من تطوير قدراتهم على التشغيل الذاتي من خلال استثمار المصادر الطبيعية الواقعة في المناطق المسماة ج.

تأثرت معظم القطاعات في معظم دول العالم ومنها فلسطين في جائحة كورونا والتدابير الوقائية التي فرضت للتعامل مع الجائحة **والتي انعكست نتائجها على قطاعات عدة وفي مقدمتها القطاع الاقتصادي والتعليم والتعليم العالي** والخدمات والزراعة والقطاع الاجتماعي وريادة الأعمال.

كما أن استمرار الحصار المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة أثر سلباً على قدرة مؤسسات التعليم العالي على الوفاء بمتطلبات عملها، من مباني ذات كفاية وجاهزية عالية، نتيجةً لعدم توفر مواد البناء وقلة التمويل الذي يمكن هذه المؤسسات من القيام بمهامها، وتقديم الخدمات التعليمية المنافسة، وعدم تحسين شروط العمل والأوضاع المادية للعاملين فيها، ولا ننسى القصور الكبير في عمل مختبرات هذه المؤسسات، والاستفادة منها من خلال منع الأجهزة المخبرية الحديثة والمواد اللازمة لتشغيل هذه المختبرات، ومتطلبات البنية التحتية التكنولوجية لهذه المختبرات والمواد الخام، وكذلك تعاني المكتبات من نقص حاد في مصادر وأوعية المعلومات، نظراً لعدم قدرتها المشاركة في معارض الكتب في الخارج، ولا ننسى أيضا ضياع العديد من فرص البعثات التعليمية للخارج، وأدى الحصار إلى ضعف التبادل المعرفي والأكاديمي، والمشاركة في المؤتمرات العلمية، واستقدام أساتذة أو خبراء للتعليم والتدريب في هذه المؤسسات.

تصدر الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة 2030 بالقضاء على الفقر المرتبة الأولى، من حيث الأولوية عند الأفراد في فلسطين (18 سنة فأكثر) في ترتيب الأولويات الست الأولى لأهداف التنمية المستدامة 2030، بنسبة 86% من الأفراد، كما احتل التعليم الجيد المرتبة الثانية بنسبة 81% من الأفراد، أما المرتبة الثالثة فكانت للهدف المتعلق بالصحة الجيدة

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2019

والرفاه حيث أن 80% من الأفراد (18 سنة فأكثر) في فلسطين اعتبروا الصحة أولوية[5]. إن الضائقة المالية التي تواجه الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص نتيجة سياسات إسرائيل الاستعمارية أو تدابير التعامل مع جائحة كورونا قد وضعت العديد من الأسر في دائرة الفقر مما استدعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى إطلاق مصطلح جديد "**الفقراء الجدد" والتنبؤ بزيادة معدلات الفقر عند الأسر الفلسطينية** وبالتالي الحد من قدرتهم على الوصول إلى مختلف الخدمات ومنها التعليم العالي.

تُوكل مهام ومسؤوليات الإشراف وإدارة وتنظيم مجمل قضايا وشؤون الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، إلى مجموعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والشركات المساهمة العامة ومؤسسات أخرى غير حكومية إلى جانب منظمات المجتمع المدني ووكالة الغوث لتشغيل اللاجئين والنقابات.

المؤشر	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
عدد السكان، نهاية عام 2019	5,038,918	3,019,948	2,018,970
المساحة الإجمالية (كم^2)	6,024.82	5,659.91	364.91
الكثافة السكانية (فرد/ كم^2)، نهاية عام 2019	836	534	5,533
نسبة السكان أقل من 15 سنة، نهاية عام 2019	38.3	36.3	41.4
متوسط حجم الأسرة، 2019	5.0	4.6	5.7
معدل البطالة من بين الافراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر، 2019	25.3	14.6	45.1
معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الأساسية، 2020/2019*	31.6	27.3	39.5
معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الثانوية، 2020/2019*	28.4	23.3	39.7
الأسرّة في المستشفيات لكل 1000 من السكان، 2018	1.3	1.3	1.3
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار أمريكي)، 2018 (بالأسعار الثابتة)	15,616.2	12,797.3	2,818.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)، 2018 (بالأسعار الثابتة)	3,417.7	4,854.4	1,458.3

2.2. الأطراف ذات العلاقة ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين

ينظم القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 بشأن التعليم العالي شؤون التعليم العالي في دولة فلسطين، ويكفل الحق في التعليم العالي، ويتيح الحرية الأكاديمية والبحثية التي تعزز تنمية القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية للطالب، ويؤكد على بناء الهوية الوطنية ودعم وحدة الشعب وترابطه؛ كما أن القرار بقانون يعزز دور اللغة العربية في مراحل التدريس والبحث والترجمة، ويسهل عمليات إعداد الكوادر البشرية المؤهلة من المتخصصين والخبراء والباحثين والفنيين في حقول المعرفة بأنواعها بما ينسجم مع متطلبات التنمية الشاملة المستدامة، ويحث على إيجاد مكانة مرموقة لمؤسسات التعليم العالي الوطنية في المنظومة التعليمية والتنموية الإقليمية والدولية. وفي المادة الخامسة من قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (6) تم تبيان صلاحيات ومسؤوليات الوزارة والتي جاءت على النحو التالي:

1. تنفيذ سياسات التعليم العالي في كافة المجالات وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون.

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح توجهات المواطنين حول الأولويات الوطنية في إطار أجندة التنمية المستدامة، 2019. رام الله – فلسطين.

2. إبرام الاتفاقيات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وبرامج التبادل الثقافي ذات البعد الوطني، ومتابعة تنفيذها مع كافة الجهات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.
3. تمثيل الدولة في المؤتمرات الدولية والإقليمية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
4. متابعة المؤسسة وبرامجها وأنظمتها الأكاديمية، والخدمات التي تقدمها، وجودة أدائها ومخرجاتها.
5. النظر في طلبات ترخيص مؤسسات التعليم العالي المرفوعة من قبل الهيئة.
6. الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية.
7. تنظيم أعمال مكاتب خدمات الطلبة، ومتابعة شؤونها.
8. تنفيذ سياسات البعثات والمنح والمساعدات الدراسية في الداخل والخارج.
9. إصدار البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمؤسسة.
10. توفير مصادر الأموال اللازمة في إطار الموازنة العامة للدولة لاستكمال تغطية النفقات الخاصة بالمؤسسة والبحث العلمي، وصرفها وفقاً للسياسات التي يحددها المجلس.
11. معادلة الشهادات الصادرة عن مؤسسة التعليم العالي وشهادة الثانوية العامة غير الفلسطينية، وتصديقها.
12. التصديق على الشهادات التي تمنحها المؤسسة وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب أحكام هذا القرار بقانون.
13. الإشراف على برامج التوجيه والإرشاد المهني للطلبة لاختيار التخصصات في المؤسسة.
14. التنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة لوضع أنظمة ترخيص مزاولة المهن التي تتطلب مؤهلات علمية.
15. متابعة شؤون الطلبة الفلسطينيين الدارسين في الخارج والوافدين إلى الدولة.
16. تشكيل لجان للمساعدة في حل الخلافات بين الجامعات والعاملين أو الطلبة.
17. التنسيق بين المؤسسة ومؤسسات التعليم العام بما يكفل تحقيق التكامل بينها.

تشارك أيضاً مجموعة من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاصة في تنمية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وأهمها.

1. **وزارة التربية والتعليم:** تربط الوزارتين علاقة وثيقة مبنية على التكامل والتعاون الدائم، فكلاهما يعمل ضمن قطاع التعليم ويسعى إلى تطويره بكافة الوسائل والسبل وبما يتوافق وسياسات الحكومة واستراتيجياتها كما أن مخرجات وزارة التربية هي المدخلات الرئيسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعليه كان لا بد من وجود التنسيق الدائم لرفد مؤسسات التعليم العالي بالطلبة المؤهلين والذين يمتلكون مهارات أساسية ومحددة تمكنهم من استكمال الدراسة الجامعية وتشكل الأرض الصلبة التي يتم البناء عليها في مؤسسات التعليم العالي بحيث تمكنهم من الانطلاق بسلاسة في مؤسسات سوق العمل، هذا وقد عمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأثناء بناء استراتيجيتها القطاعية إلى دعم خطط واستراتيجيات وزارة التربية مثل دعم التعليم المهني من خلال دعم قبول طلاب الكفاءة المهنية في مؤسسات التعليم العالي وضمن التخصصات التقنية.
2. **وزارة العمل:** من الوزارات الرئيسية التي تربطها علاقات قوية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال توفير الدورات التدريبية في المجالات المهنية للطلاب أو من خلال مسؤوليتها المباشرة عن التشغيل وزيادته في سوق العمل وبالتالي العلاقة المباشرة مع وزارة التعليم في ضرورة انسجام مخرجات الوزارة من حيث مؤهلات وكفايات الخريجين ونوعية التخصصات المطروحة من قبلها مع احتياجات التشغيل المحددة من قبل وزارة العمل. كما أن هناك تعاون كبير بين الوزارتين في إطار المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني للارتقاء بهذا النوع من التعليم والتدريب لتحقيق الانسجام والمواءمة بين احتياجات سوق العمل والتعليم الذي يزود الطلبة والخريجين بالمهارات اللازمة.
3. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** ترتبط الوزارة والجهاز المركزي علاقات قوية تنظمها مذكرة تفاهم ما بين الجهاز والوزارة، ووفقا لهذه المذكرة تقوم الوزارة بتزويد الجهاز بأية بيانات تخص القطاع لنشرها والاستفادة منها ما أمكن، ويقوم

الهيئات والمجالس المساندة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أولا: مجلس التعليم العالي: تم إعادة تشكيل المجلس بعد صدور قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 بشأن التعليم العالي ولا سيما المادة (6)، وتم توسيع قاعدة ليضم كافة الجهات ذات العلاقة في التعليم العالي، ويتشكل من (24) عضواً، وله الدور الأساسي في إقرار وتطوير السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين

ثانياً: الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة: تسعى الهيئة لإدخال وتطوير ثقافة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها المسؤولة عن الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي في دولة فلسطين، وحث مؤسسات التعليم العالي لتنظيم وخلق بيئة مناسبة تمكّنها من توفير وتقديم تعليم عال نوعي للطلبة في فلسطين

ثالثاً: مجلس البحث العلمي: يسعى المجلي إلى وضع السياسات الوطنية لتطوير منظومة بحثية فكرية متكاملة ترقى لتحقيق تنمية بشرية شاملة تشجع العمل بالبحث العلمي المنتج، وتركز على المشاكل البحثية التي تهم المجتمع وتوفير الحلول المناسبة لها، وترسيخ ثقافة البحث العلمي في المجتمع وتشجيعه ودعمه ورفع مستواه في مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث، ورسم سياسة العلوم والتكنولوجيا في فلسطين، ومواءمة برامج التعاون العلمي الدولي المتاحة مع الاحتياجات والأولويات الوطنية

رابعاً: صندوق إقراض الطالب: تركز عمل الصندوق منذ نشأته على توفير موارد مالية مستدامة من خلال تلقي المساعدات والمنح الخارجية والمحلية ومن ثم إعادة منحها على شكل قروض حسنة ومنح للطلبة المنتظمين في مؤسسات التعليم العالي والغير قادرين مادياً على دفع رسومهم التعليمية، حيث وضع نظام واضح وشفاف لإدارة عمليات منح القروض وآليات سدادها. ويقوم الصندوق بتوفير هذه الأقساط استناداً إلى معايير الحاجة الموحدة ووفق سلم الأولويات الوطنية، بغرض الإسهام في تحقيق الاستراتيجية الفلسطينية في تطوير التعليم وتنمية الموارد البشرية والارتقاء بمستوى المهارات التعليمية والمهنية للشباب الجامعي

الجهاز بتوفير بيانات دقيقة ودورية عن العديد من القضايا التي تساعد الوزارة في أداء مهامها، وإعداد الدراسات المختلفة ورصد الاحتياجات في سوق العمل وعكسها على البرامج والتخصصات والأبحاث التي تقدمها.

4. **المجلس الأعلى للشباب والرياضة:** عمدت الوزارة وخلال خطتها الاستراتيجية إلى إجراء العديد من الفعاليات والأنشطة اللامنهجية الخاصة بفئة الشباب في مؤسسات التعليم العالي وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة لضمان إكساب هذه الفئة المهمة مهارات حياتية معينة ودمجها في المؤسسات المختلفة لاحقاً.
5. **وزارة المرأة:** يتم التنسيق ما بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المرأة من خلال وحدة النوع الاجتماعي في الوزارة لضمان تضمين قضايا النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والخطط المعمول بها في الوزارة، كما عملت الوزارة في خطتها وبالتنسيق مع وزارة المرأة على دعم وتشجيع دخول الإناث إلى برامج التعليم التقني.
6. **اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم:** توفر اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم نقاط اتصال فاعلة بين الوزارة ومؤسسات المجتمع الدولي والإسلامي والعربي لتبادل المعارف والاستفادة من الخبرات والتجارب التربوية بين الدول وتنسيق الجهود والعمل فيما بينها لتحقيق الهدف الرابع والغايات التربوية للعام 2030.
7. **مجلس البحث العلمي الفلسطيني،** تم إنشاء مجلس البحث العلمي كجهاز لرسم سياسات البحث العلمي، وتحديد أولوياته وتشجيع نشاط البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي استناداً إلى قانون التعليم العالي رقم (98/11) في عام 1998، وبذلك وضع على هيكلية الوزارة منذ ذلك الوقت ولم يفعل حتى عام 2003 لعدم وجود مصادر تمويل ثابتة لدعم مهام المجلس، في عام (2003) أعيد تفعيله ووضع مسودة نظام داخلي له توضح مهامه وتسمي أعضائه وهم كافة عمداء البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات، وخصص له من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية حوالي نصف مليون دولار. وبدأ المجلس يعقد اجتماعات وعمل نداء بحثي مفتوح لتحريك البحث العلمي في الجامعات عام 2005 حيث تم دعم 20 مشروعا (بسقف مالي كلي بلغ 400 ألف دولار) من أصل 32 مشروعا قدمت في حينه، ثم تجمد عمله بحكم قلة الموارد المالية وأعيد تفعيله في عام 2012 بإصدار مرسوم رئاسي لتشكليه، ونظام جديد يوضح مهام المجلس وتشكيلته الحالية والذي يهدف إلى تشجيع وتعزيز نوعية البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، ورسم سياسة العلوم والتكنولوجيا في فلسطين للمساهمة في الوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار، وخصص له موازنة قدرها 5 ملايين دولار سنوياً.
8. **المجلس الأعلى للإبداع والتميز:** يقوم المجلس بنشر وتجذير ثقافة الإبداع في أوساط الشعب الفلسطيني وخصوصاً في صفوف الشباب واحتضان المبدعين وتوفير الرعاية والدعم لهم بمختلف أشكاله ودعم المؤسسات العاملة في مجال الإبداع والتميز وتشجيع القطاع الخاص في الوطن والشتات على زيادة استثماره في مجال الإبداع والابتكار وتحفيز إقامة شراكات متعددة الأطراف والتمثيل اللائق والفاعل لفلسطين ضمن منظومات الإبداع والابتكار الإقليمية والدولية وبناء قنوات تواصل فعالة مع الكفاءات الفلسطينية في الشتات والاستفادة من مواردهم المختلفة.
9. **ديوان الموظفين العام:** يشرف ديوان الموظفين على كل ما يتعلق بشؤون الموظفين سواء بالوزارة أو بمؤسسات التعليم العالي الحكومية، ويقوم بوضع القواعد العامة لاختيارهم وقياس كفاءتهم بشكل يؤدي إلى الارتقاء بأداء هذه المؤسسات. مما لا شك فيه أن إدارة وتنمية الموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري ينعكس على الخدمة المقدمة سواءً للمؤسسات أو الطلبة، ويساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة.
10. **مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية:** ويندرج تحت هذه الفئة عدد من مؤسسات التعليم العالي وعددها 26 مؤسسة تعليم عالٍ عامة وخاصة من أصل 51 مؤسسة تعليم عالٍ تعمل بالتنسيق الدائم مع وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي لاعتماد كلّياتها وبرامجها وتطوير عملية التعليم والتعلم، مثل الجامعات والكليات العامة والخاصة، وأيضاً المراكز البحثية سواءً التابعة لمؤسسات تعليم عالٍ أو مستقلة والتي تعكف على عقد الدراسات وإجراء البحوث في مجالات عدة.

11. **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا):** يوجد ضمن قائمة مؤسسات التعليم العالي 4 مؤسسات تعليم عالٍ تشرف على إدارتها الأونروا وتعمل على تقديم البرامج الأكاديمية والتقنية لما مجموعه 2,069 طالبة وطالبة. هذا وتسعى هذه المؤسسات التعليمية إلى دعم تعليم الفئات المهمشة والنساء واللاجئين مما ينسجم وسياسات الوزارة وخططها.

12. **برنامج إيراسموس بلس في فلسطين ضمن بعثة التعاون الفلسطيني– الأوروبي للتعليم العالي** والذي يهدف لتحديث وتطوير العمل في مؤسسات التعليم العالي وأنظمته من خلال تشجيع التعاون بين المؤسسات ذات العلاقة في الدول الشريكة ومقاربتها مع الإتحاد الأوروبي، ويوفر البرنامج الدعم للمؤسسات ضمن معايير واضحة ومحددة تقوم على التنافسية والعدالة، ويركز على رفع مستوى جودة التعليم العالي وتوثيق ارتباطه بعالم الأعمال وتعزيز فرص مشاركة الطلبة وكوادر الجامعات في برامج التبادل المعرفي والمهني فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، وتوفير منح طلابية على مستويات التعليم. وتضم برامج إيراسموس بلس؛ الثلاثة: بناء قدرات مؤسسات التعليم العالي، والحراك الأكاديمي، وبرنامج الماجستير المشترك.

13. **المؤسسات الدولية والشركاء الدوليين:** تنفذ الوزارة العديد من المشاريع والبرامج والخطط بالتعاون مع شركائها الفاعلين من المؤسسات الدولية والتي تدعم وتساعد قطاع التعليم العالي في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وخصوصاً في مجال التعليم التقني والبحث العلمي، هذا ويتم التعاون مع هذه المؤسسات وإشراكها في تنفيذ العديد من البرامج التي تنفذها الوزارة بحيث تقدم الدعم المالي والفني في مجالات عديدة مثل تطوير التخصصات وتطوير البنية التحتية والتجهيزات، بالإضافة إلى توفير التدريب الفني المتخصص والتربوي، ودعم توجهات الوزارة في مجال تعزيز الريادة والمهارات الإلكترونية والحوسبة ومنها اليونسكو والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومؤسسة التعاون الفني الألماني GIZ وبنك التنمية الألماني KFW.

2.3. التحديات والقضايا الرئيسية التي تواجه القطاع

فرضت جائحة كورونا مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، كما أشرنا سابقاً وفي مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة وتراجع دخل الأعمال والمنشآت الاقتصادية وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى رزمة من المشكلات الاجتماعية، كما أثرت الجائحة على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والذي لم يكن جاهزاً للتعامل مع آثار الجائحة على قطاع التعليم العالي وخاصة **في جاهزيته لتقديم التعليم عن بعد أو في التعامل مع تراجع قدرة الطلبة والحكومة على الإيفاء في التزاماتهم المالية لمؤسسات التعليم العالي** الفلسطينية الحكومية والأهلية والخاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يواجه مجموعة من التحديات التي تعيق تطوره وتحقيق أهدافه المرجوة.

المعيقات التي واجهت قطاع التعليم العالي في الاستجابة لآثار جائحة كورونا

1- عدم وجود منصات تعليم الكتروني فعالة لدى مؤسسات التعليم العالي المختلفة وتفاوت قدراتها بخصوص تنفيذ التعليم الإلكتروني.
2- نقص الخبرة والتدريب لدى بعض كوادر مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية و الإدارية لتنفيذ التعليم الإلكتروني.
3- بطء سرعة اتصال الانترنت لدى المستخدمين
4- صعوبة في تنفيذ التقييم الإلكتروني.
5- صعوبة في تعليم مساقات التدريب العملي.
6- عدم تقبل الناس لاستخدام وسائل الوقاية.

1- ضعف تمويل القطاع وعدم استدامة مصادر التمويل: بازدياد الطلب على التعليم العالي لأسباب متعددة منها النمو السكاني، وازدياد عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أية مرحلة أخرى، وانحصار التمويل على الأقساط والرسوم والتمويل الحكومي الذي يعد غير كاف لمواجهة تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والنهوض بمتطلبات الجودة، بما يدعو إلى تنويع مصادر التمويل من خلال البحث عن شراكات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والدولي، والنظر في إعادة هيكلة الجامعات والبرامج المقدمة لتصبح مؤسسات منتجة قادرة على ترويج نتاجها العلمي، وتقديم خدماتها في المجالات الاستشارية والبحثية مع الحفاظ على غايتها المقدسة في مجال تقديم التعليم للطلبة المنتسبين.

2- وجود الاحتلال الإسرائيلي حيث واجهت العملية التعليمية في فلسطين تحديات كثيرة على مدى سنوات الاحتلال الإسرائيلي، وحاولت إسرائيل على مدى عقود تكريس سياسة تجهيلٍ ممنهجة بحق شعبنا ومؤسساته التعليمية، وقامت بإغلاق الجامعات لفترات طويلة خاصة خلال انتفاضة الحجارة عام 1987، ووضعت العراقيل أمام تقدم وازدهار وضمان سيرورة العملية التعليمية في هذه المؤسسات.

3- ضعف مخرجات التعليم العام والتي تشكل مدخلات التعليم العالي من حيث المهارات الأساسية المطلوبة للانخراط بالتعليم العالي، والتي تتطلب جهوداً تنسيقية عالية ما بين الوزارتين لتحديد المطلوب وسد الفجوة الموجودة.

4- الارتفاع المتزايد بمعدلات البطالة بين خريجي قطاع التعليم العالي، وخاصة في برامج معينة، ومن حملة شهادات الدراسات العليا وما تحتاجه من تدخلات فعالة وفورية.

5- تقادم المناهج التعليمية واعتمادها على كمية المحتوى المعرفي، واستخدام طرائق التعليم المباشر، ونقص استخدام التعليم الإلكتروني والمدمج وكافة عناصر التكنولوجيا.

6-التطوير والإصلاح اللازم لحاكمية وإدارة التعليم العالي وصلاحيات مجالسه ووحداته العليا، ومن ثم زيادة الكفاءة.

7- العولمة والمنافسة: التي أدت إلى تغيير مسار حركة التعليم العالي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول، ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي. وأصبحت العولمة تشكِّل ضغطاً على قطاع التعليم العالي، وتجعل التطوير عملية ضرورية.

8- ضعف ترابط السياسات الوطنية في مجال البحث العلمي، وقلة المخصصات المرصودة، ونقص في قواعد البيانات والمعلومات في المراكز والمؤسسات الإنتاجية.

9- قيام مؤسسات التعليم العالي باستقطاب أعداد أكبر من الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي على حساب النوع، وذلك لتغطية التكلفة الباهظة للتعليم العالي.

10- ضعف مواكبة منظومة التعليم العالي للثورة المعلوماتية والتكنولوجية وخاصة إذا استمرت تأثيرات جائحة كورنا.

11- ضعف التفاعل مع المحيط السياسي-الاقتصادي-الاجتماعي بالشكل الذي يجعل العلاقة تكاملية، حيث أن العلاقة القائمة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع هي استبدالية.

12- ضعف الإقبال على البرامج والتخصصات التقنية وضعف مدخلاته بالرغم من أنها تعتبر من أعلى التخصصات في نسب التوظيف.

فرض السياق العام ومجموعة التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين واقعه على القطاع، كما وأبرز مجموعة من القضايا الأساسية التي تؤثر على السياسات الوطنية العليا ذات العلاقة في التعليم العالي والبحث العلمي، كان أهمها الخمس قضايا التالية:

القضية الأولى: جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي لم ترق إلى المستوى المطلوب: في ظل تزايد عدد خريجي الثانوية العامة من ناحية (76 ألف طالب وطالبة) وارتفاع نسب البطالة بين الخريجين الجامعيين من ناحية أخرى، تتزاحم مجموعة من الأسباب والمعيقات أمام تحسن جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي سواءً الحكومية أو الأهلية أو الخاصة متمثلة بالآتي:

1. ضعف عمليات التقييم الذاتي والخارجي للبرامج وخاصة عدم ربطها باحتياجات سوق العمل وقلة مرونة معايير الترخيص والاعتماد وضبط الجودة.
2. قلة الأدوات والمعايير المقننة والتقارير والدراسات الوطنية لقياس وتقييم ومتابعة عمليات التعليم والتعلّم وكافة معايير الجودة.
3. عدم وجود تعليمات وسياسات لتفعيل العمل بالتعليم الإلكتروني والمدمج.
4. نقص في عدد البرامج والدرجات المشتركة دولياً، والتنقل المشترك.
5. طرق التعليم تقليدية وتركز على التعليم المباشر، وغياب إبراز دور المتعلم وتنمية التفكير والإبداع والابتكار والريادة.
6. لا يوجد مصفوفة وطنية لكل برنامج تحتوي على توصيف ذلك البرنامج وتنشر بأكثر من لغة.
7. محدودية خبرة وقدرات العاملين في الهيئة ووحدات الجودة من منظور شمولي وعالمي.
8. نقص في عمليات تمويل قضايا الجودة (الترخيص، الاعتماد، التقييم الذاتي والخارجي، معايير ودراسات الجودة).
9. تقادم الخطط الدراسية بشكل سريع وخاصة المتعلقة بالتكنولوجيا والاتصالات وعدم جاهزية البنية التحتية في الجامعات والكادر الأكاديمي والطلبة للتعليم عن بعد وخاصة التعليم بوسائل التعليم الإلكتروني وارتفاع تكاليف التعليم الإلكتروني.

القضية الثانية: حرمان الفئات المستضعفة والمحرومة من الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي أو في بعض التخصصات: حيث يلاحظ بأن هناك انخفاض بأعداد الخريجين مقارنة بالعام الماضي بنسبة 3.2% والسبب في ذلك يتركز في **عدم مقدرة بعض الطلبة من استكمال متطلبات التخرج بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة والمتوقع ان تزيد حدة هذه الأوضاع وتأثيراتها، كما يلاحظ أيضاً عزوف بعض الطلبة عن الالتحاق في بعض البرامج أو الجامعات بسبب عدم قدرتهم على تغطية نفقات الجامعة والتنقل والإقامة،** وبشكل عام فان الأسباب التي تعيق وصول بعض الطلبة إلى مؤسسات التعليم العالي هي:

1. لا يوجد سياسات أو تنظيم لعمليات القبول بحيث تراعي طبيعة البرامج وقدرات المتعلم ورغباته والاحتياجات الوطنية والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة.
2. البنية التحتية والسياسات في بعض مؤسسات التعليم العالي غير موائمة للطلبة ذوي الإعاقة أو لا تسمح بقبول مزيد من الطلبة في بعض التخصصات.
3. لا يوجد سياسات تساعد المؤسسات على تنويع الطلبة المقبولين حسب (المنطقة الجغرافية، النوع الاجتماعي، فئات خاصة، الطلبة ذوي الإعاقة) أو استقطاب المتفوقين أو من لديهم أفكاراً ريادية أو إبداعية.
4. ضعف مأسسة التواصل مع مكونات المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاصة.
5. ضعف المصادر المالية المتوفرة لتمويل الطلبة المحتاجين من مصادر رسمية أو أهلية.

6. صعوبة التنقل بين المناطق الجغرافية المختلفة والتي من المتوقع أن تزيد حدتها في حال إصرار إسرائيل على ضم بعض المناطق في الضفة الغربية، بالإضافة إلى استمرار صعوبة التنقل والتواصل بين قطاع غزة والخارج.

القضية الثالثة: محدودية دور البحث العلمي في التنمية المستدامة وترقية الجامعات والكادر الأكاديمي فيها: بالرغم من زيادة التعاون البحثي بين الباحثين الفلسطينيين ونظرائهم من العالم خلال الفترة (2018-1996) م وفقاً لموقع سيماغو العالمي، بحيث نمت نسبة الأبحاث المنشورة التي يكون فيها عنوان أو انتماء البحث إلى أكثر من بلد واحد من 47.62% في عام 1996 إلى 67.38 % في العام 2018. إن نسبة الإنتاج البحثي للباحثين الفلسطينيين خلال الفترة ما بين (2017-1996) كانت ضئيلة على مستوى العالم، حيث شكلت (0%) في عام 1996 و (0.03%) في عام 2017.

بالرغم من ارتفاع عدد الأبحاث المنشورة في فلسطين من 21 بحثاً في عام 1996 إلى 843 بحثاً في عام 2018 ووجود تحسن مستمر في تصنيف فلسطين في مجال البحث العلمي، ففي عام 1996 كان ترتيب فلسطين (150) من بين 214 دولة، وفي عام 2018 كان ترتيبها (100) من بين 233 دولة. وكذلك ارتفاع عدد مرات التوثيق من الأبحاث المنشورة في عام 1996 (265) مرة إلى (700) مرة في عام 2018.

إن معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في المجلات العلمية في كل المجالات العلمية تتراوح بين الصعود والهبوط خلال الفترة ما بين 1996 إلى 2018 وفقاً لموقع سيماغو العالمي. حيث بلغ معدل نمو الأبحاث المنشورة في عام 1997 حوالي 81% وفي سنة 2018 كان 8%، وكذلك في بعض السنوات كان معدل النمو بالسالب، على سبيل المثال بلغ معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في عام 1998 (16-%) وفي عام 2008 (2-%) وأيضاً في عام 2015 (11-%). كما حصلت فلسطين على ترتيب 14 من بين دول منطقة الشرق الأوسط، وهو ترتيب متدني يأتي بعد الجمهورية العربية السورية وقبل اليمن والبحرين، بواقع 6882 بحثاً، وتم التوثيق منها بواقع 76531 مرة بمعدل 11.12 مرة لكل بحث، وبلغ مؤشر الإنتاجية البحثية (H index) 90[6]. بشكل عام يمكن تلخيص أسباب ضعف البحث العلمي في فلسطين للأسباب التالية:

1. محدودية قدرة الباحثين على كتابة مقترحات بحثية تنافسية في البرامج البحثية العالمية.
2. ضعف التواصل والتشبيك بين الباحثين أنفسهم وبينهم وبين الشركات المحلية والإقليمية.
3. عدم استدامة مصادر التمويل.
4. قلة الإنتاج البحثي التطبيقي لأساتذة الجامعات والطلبة.
5. غياب السياسات والتعليمات والقوانين التي تشجع وتلزم ربط نتائج البحوث مع مشكلات المجتمع.
6. التركيز على الجانب التدريسي على حساب الجانب البحثي في مؤسسات التعليم العالي.
7. معظم الأبحاث في مؤسسات التعليم العالي تُعدّ لغرض الترقية.
8. قلة المجلات العلمية الوطنية المتخصصة.
9. قلة الاشتراكات في قواعد البيانات البحثية العالمية.
10. يصدر غالبية الإنتاج البحثي من الجامعات، أما الكليات الجامعية والمتوسطة فجهودها متواضعة في هذا المجال.
11. ضعف ربط رسائل الماجستير والدكتوراه مع مشكلات المجتمع.

[6] https: //www. scimagojr. com/countryrank. php?region=Middle%20East&year=2018

القضية الرابعة: برامج التعليم التقني غير جاذبة لخريجين وخريجات الثانوية العامة: حيث يواجه التعليم العالي عامةً والتقني خاصةً وضعاً حرجاً من حيث أعداد الخريجين المتزايدة، وتكرار وتداخل التخصصات في الجامعات والكليات، واستمرار التوجّه صوب التخصصات الأكاديمية دون التقنية والتي بلغت نسبة الدخول إليها 13%، ووصل عددها إلى 99 تخصص حتى نهاية عام 2017 وذلك ضمن درجتي الدبلوم والبكالوريوس (المستويين التقنيين الرابع والخامس). يعزى ضعف جاذبية خريجي الثانوية العامة لبرامج التعليم التقني إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

1. ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين وضعف مواءمة التخصصات والبرامج لسوق العمل أو قلة التخصصات الملائمة لسوق العمل المحلي والخارجي.
2. ضعف الجودة في التخصصات التقنية وخصوصاً في المجالات العملية التطبيقية والمواءمة ما بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل المتغيرة. وخاصة في الجوانب التطبيقية (التعليم التكاملي).
3. النظرة المجتمعية الدونية للتعليم التقني والناتجة عن قلة الوعي وضعف برامج الارشاد والتوجيه لبرامج التعليم التقني.
4. ارتفاع تكاليف تطوير البرامج وخاصة في الجوانب العملية والتطبيقية والحاجة إلى تطوير البرامج التقنية بشكل مستمر ومتواصل من حيث البنية التحتية والكادر والتجهيزات.
5. ضعف أو محدودية بعض المساقات الضرورية مثل مساقات تخص ريادة الأعمال لطلبة البكالوريوس التقني.
6. توقف الابتعاث لمؤسسات التعليم التقني الحكومية.
7. وجود نقص في أعداد الكادر الأكاديمي والفني في العديد من التخصصات التقنية وقلة فرص تطوير أعضاء الهيئة التدريسية والفنيين.

القضية الخامسة: منظومة الحوكمة والإدارة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي غير مستكملة: إن حداثة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وإلحاقه خلال السنوات السابقة كبرنامج من ضمن سبعة برامج في استراتيجية قطاع التعليم، حدد فرص تطوير مؤسسات وبرامج وإدارة القطاع وخاصة في الجوانب التي تتعلق في التشريعات والخطط والرقابة وبرامج الموازنة، وبشكل عام فإن أهم أسباب ضعف الجوانب المؤسساتية والتنظيمية والتطويرية في القطاع هي ما يلي:

1. غياب السياسات الوطنية لعمليات بناء وتطوير القدرات والتدريب المستمر للكوادر الإدارية والأكاديمية والبحثية.
2. ضعف أنظمة الحوافز والتشجيع والمكافئات للعاملين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وغياب سياسات استقطاب الكفاءات الوطنية أو الإقليمية أو التعاقد معها.
3. ضعف عمليات المساءلة والشفافية والحاجة إلى سياسات واضحة في هذا المجال.
4. ضغط العمل والمهام الإدارية المطلوبة من بعض الإدارات.
5. ضعف مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.
6. الاعتماد بشكل كبير على رسوم وأقساط الطلبة في تمويل الإنفاق على المؤسسات التعليمية.
7. ضعف دور الوزارة الرقابي على المؤسسات.
8. المركزية والتفرد في القرار في جهات محددة في المؤسسة الواحدة.
9. ضعف مستوى التشبيك والتعاون مع أطراف العلاقة بالمستوى المطلوب.

10. لا يوجد قوانين ذات علاقة بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وارتباط القوانين في الجامعات الحكومية بقانون الخدمة المدنية.
11. تداخل القرارات بين المجالس الحاكمة للجامعات على مستوى الجامعة: مجلس الأمناء، إدارات الجامعات التنفيذية.
12. ضعف الربط بين الخطط القطاعية وعبر القطاعية وضعف الالتزام الكافي بتوفير استحقاقات تنفيذها.
13. عدم وجود استراتيجية وطنية ومجالس تنسيق دائمة لتطوير وتنسيق العلاقات بين القطاعات الإنتاجية والخدماتية حسب مجالات برامج التعليم العالي.

2.4. الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2017-2019:

تم رصد الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها على مستوى الأهداف الاستراتيجية والتي ما زالت بحاجة إلى تدخلات لتحقيقها كالتالي:

1) **تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي:**

- تزويد جامعة القدس أبو ديس وجامعة القدس المفتوحة فرع طولكرم بعدد وأدوات وأجهزة متخصصة لتخصصات عدة.
- 235 برنامج تعليمي على جميع المستويات (بكالوريوس ودبلوم ودراسات عليا) تم اعتمادها.
- تنفيذ دراسة مسحية لتحديد الحاجة الفعلية من البرامج والتخصصات التي يحتاجها السوق خلال السنوات العشرة القادمة.
- تقييم شمولي ل 5 مؤسسات تعليم عالٍ.
- إعادة تفعيل لجنة مشروع السنكرترون وتقديم 10 مشاريع بحثية لإدارة المشروع.
- تقييم عدد من فروع مؤسسات التعليم العالي في غزة وإغلاق 3 منها.
- دراسة واقع برامج التعليم الطبي وآفاقه المستقبلية.
- إعداد دليل الترخيص والاعتماد لمؤسسات وبرامج التعليم العالي.
- إعداد عدد من التعليمات أبرزها تعليمات برامج الدراسات العليا والمجلات العلمية المحكمة المقبولة للنشر.
- إغلاق وتجميد ودمج 212 برنامج تعليمي في مؤسسات التعليم العالي.
- تحديد مفتاح القبول في عدد من البرامج بالتوافق مع النقابات المهنية ذات العلاقة.
- إعداد دراسة لتقديم مقترح إنشاء الجامعة التقنية في فلسطين.
- دراسة واقع جامعة فلسطين التقنية خضوري واقتراح السيناريوهات المحتملة للقيام بدورها الذي من أجله تم تأسيسها.
- دراسة الطاقة الاستيعابية الكلية للجامعات الفلسطينية، ودراسة الطاقة لعدد من البرامج التي يوجد فيها زيادة ملحوظة.
- تصويب أوضاع جميع مؤسسات التعليم العالي في غزة والمرخصة من هيئة الاعتماد والجودة.
- توفير قاعدة بيانات (معايير ومؤشرات) حول الجامعات الفلسطينية في محاور البحث العلمي والتعليم والدور المجتمعي.
- إصدار أربع سياسات خاصة بهيئة الاعتماد والجودة: (سياسة التكرار، سياسة الدمج والاغلاق، سياسة تشجيع اعتماد الدكتوراه لتطوير البحث العلمي، سياسة خاصة بالاعتمادات الدولية).
- تصنيف كافة البرامج والتخصصات في مؤسسات التعليم العالي ومواءمتها حسب التصنيف العالمي للتخصصات.

- تم إطلاق نظام متابعة الخريجين بنسخته الثانية والانتهاء من المرحلة الأخيرة من جمع بيانات المشغلين (أصحاب العمل) وعليه تم الانتهاء من تحليل بيانات جميع المراحل الثلاث من تتبع الخريجين (مرحلة السنة الأخيرة والخريجين وأصحاب العمل) والتي من خلالها تم إنتاج ورقة السياسات الأولى والتي تحدد الإطار العام للانتقال من التعليم إلى سوق العمل.
- تم تطوير المناهج الدراسية ل 45 برنامجاً في مؤسسات التعليم العالي ضمن منح صندوق تطوير الجودة.
- تم تطوير برامج التدريب العملي ل 28 برنامجاً في مؤسسات التعليم العالي ضمن منح صندوق تطوير الجودة لجعلها أكثر مواءمة مع سوق العمل.
- استفاد 10,878 طالباً بشكل مباشر من المناهج الدراسية والتدريب العملي التي تم تطويرها ضمن منح صندوق تطوير الجودة في مؤسسات التعليم العالي من بينهم 46% إناث.
- تم تنفيذ حراك أكاديمي طلابي بحيث تم تبادل الدراسة والتدريس لمدة فصل أو أكثر في الجامعات الأوروبية من خلال برنامج ايراسموس بلس.

2) زيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالي:

- صرف قروض حسنة للطلبة الجامعيين استفاد منها 93,654 طالباً على مدار الثلاث سنوات بمعدل 31,000 طالب سنوياً.
- العمل على بناء وتشطيب مباني وأعمال إصلاحات في الجامعات التالية: فروع جامعة القدس المفتوحة في سلفيت ورام الله وجنين، تشطيب مبنى كلية الهندسة وتعبيد طرق داخلية وإعادة تأهيل الحدائق الجامعية في جامعة خضوري طولكرم وإعادة تأهيل ملعب في جامعة خضوري رام الله.
- تم الإعلان عن ومتابعة المنح المرسلة من الدول العربية والأوروبية، حيث تم منح ما مجموعه 3345 منحة وفق شروط كل دولة.
- تم منح 1170 مقعد والتي يعامل فيها الطالب الفلسطيني معاملة الطالب في تلك الدولة مثل الأردن.
- تم الإعلان عن ومتابعة منح مجموعة الاتصالات ومنحة جميل الشامي وعددها 1600 منحة دراسية في المجال التقني وهي تتوافق مع توجه الحكومة لدعم التعليم التقني.
- تنفيذ ومتابعة الترتيبات اللوجستية الخاصة بالمنح الداخلية (منحة الرئيس ومنحة مجلس الوزراء ومنحة الوزارة) حيث تم منحها ل 3318 طالب/ة، بانتظار الصرف المالي لجزء كبير منها.
- إصدار الإعفاءات الدراسية لأبناء الشهداء الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي ل 337 طالب/ة بالتعاون مع مؤسسة أسر الشهداء الفلسطينية.
- تم اعتماد نظام التعليم الإلكتروني والتعليم المفتوح من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- إصدار النشرة الإرشادية لطلبة الثانوية العامة بشكل سنوي لإرشاد الطلبة الجدد.
- تم العمل على تحويل كلية الأمة في القدس من كلية مجتمع متوسطة إلى كلية جامعية.
- تم تحويل كلية الإسراء الجامعية إلى جامعة.

3) البحث العلمي تم توجيهه بما يخدم أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- خدمة الدخول للمكتبات عالمياً للجامعات تم توفيرها، ويستفيد منها 16 مؤسسة تعليم عالٍ محلية.
- عقدت ورشة عمل بشهر أيلول/2019 لإطلاق المشاريع الناجحة بالنداء الثاني بمشاركة باحثين فلسطينيين وألمانيين ضمن مشروع النداء الفلسطيني الألماني، وتم الاتفاق على إطلاق النداء الثالث بعام 2020.
- تم استحداث المجلس الاستشاري والمكتب التنفيذي لبرنامج هورايزون 2020، وتعيين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منسقاً للبرنامج في الاتحاد الأوروبي، وستقوم الوزارة بتوجيه جميع النداءات وفق اهتمامات الجامعات واحتياجاتها.
- إطلاق النداءات ال بحثية الممولة من برنامج التعاون المؤسسي للتعليم العالي/فنلندا بالتعاون مع الممثلية الفنلندية، وتوجيهها للجامعات للاستفادة منها، وعقد ورش العمل لبناء القدرات في هذا المجال.
- تنسيق إطلاق المنح البحثية لبرنامج المقدسي للعام 2019 بالتعاون مع الممثلية القنصلية الفرنسية، بشكل سنوي وتوجيهها للجامعات للاستفادة منها، وعقد ورش العمل لبناء القدرات في هذا المجال.
- عقد ورش عمل تدريبية في مجال النشر والدخول إلى قواعد البيانات البحثية مثل Scopus وآلية تسجيل المجلات فيها بدعم من المنظمة العربية لضمان الجودة، كما تم تنفيذ نشاط عملي استكمالي للبرنامج بتمويل من البنك الإسلامي الفلسطيني.
- تنفيذ 6 ورش تعريفية بمشروع المسارع الضوئي الخاص بالبحث العلمي التطبيقي في مجالات العلوم المختلفة.
- تقديم مقترحات مشاريع من قبل الباحثين الفلسطيني في مؤسسات التعليم العالي لتنفيذ أبحاث في مقر مشروع المسارع الضوئي.
- تم صرف الدفعة الأولى من منحة الوزارة لدعم الجامعات في مجال البحث العلمي.
- تم توقيع اتفاقية مع المجلس الأعلى للإبداع والتميز لدعم مشاريع تطبيقية متميزة.

4) الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً:

- استحداث 4 برامج للتعليم التكاملي في جامعة فلسطين التقنية في مجالات المحاسبة التقنية والأتمتة الصناعية، والتكييف والتبريد إضافة إلى الديكور.
- تطوير الخطط الدراسية ل 20 برنامج تقني وفق الطريقة المعيارية الحديثة.
- إدخال مفهوم الريادة إلى البرامج التقنية وتعزيزه ضمن خططها ومساقاتها.
- إنشاء ثلاث مراكز للتميز في الكليات التقنية.
- تم فتح 55 برنامج تقني جديد.
- فتح 3 تخصصات تقنية موجهة للإناث في الجامعات.
- العمل على تطويع جزء يسير من البنية التحتية في بعض الجامعات لاستقبال ذوي الإعاقة (حمامات + ممرات خاصة بالمعاقين) مع العلم أن نسبة الإعاقة للملتحقين في البرامج التقنية بلغت 0.19% في العام 2019.
- تم إنجاز مشاريع توسعة وصيانة وتجهيز وتأثيث مباني في الكليات التقنية الأربع التالية: (كلية الأمة، جامعة خضوري فرع رام الله، جامعة خضوري فرع العروب، كلية فلسطين التقنية –دير البلح).

5) **تطوير الإجراءات الإدارية والاستدامة المالية وتعزيز مبادئ الحوكمة:**

- إقرار قانون التعليم العالي الجديد رقم (6) للعام 2018، وتطوير الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالمنح ومكاتب الخدمات الجامعية، وبمعادلة الشهادات وتصديقها والتعليم الإلكتروني.
- افتتاح مكاتب للتعليم العالي في كل من جنين وأريحا وطولكرم والرام.
- ترخيص مكاتب الخدمات الجامعية الجديدة وتجديد تراخيص المكاتب القائمة في بداية كل عام ومتابعتها.
- تطوير آلية استقبال طلبات المعادلة بشكل إلكتروني وتحديث نظام انتظار الدور لدى دائرة تصديق الشهادات.
- تطوير وحوسبة أنظمة إدارية وفنية في الوزارة (نظام الامتحان التطبيقي الشامل، نظام Help desk، نظام المنح، نظام الأرشفة والمراسلات الرسمية، نظام متابعة الخريجين).
- إنجاز متطلبات البنية التحتية لربط التعليم العالي مع خدمات الحكومة الإلكترونية (XROAD).
- استحداث مجلس مدراء كليات المجتمع ومجلس الكليات الجامعية.
- صياغة إقرار نظام البحث العلمي، وإعادة تشكيل المجلس ممثلاً لكافة ذوي العلاقة.
- تفعيل لجنة رؤساء مجالس الطلبة في مؤسسات التعليم العالي.
- تم تصديق (357,915) شهادة ووثيقة جامعية في المحافظات الشمالية والجنوبية.
- تم معادلة (4,170) وثيقة معادلة صادرة عن مؤسسات تعليم عالٍ وثانوية عامة غير فلسطينية.
- إطلاق الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعمل التطوير والتعديل اللازم.

2.5. العوامل الممكنة والمعيقة للوصول إلى تعليم عالٍ وبحث علمي متميز

تساهم مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية والبيئية، في دفع الجهود الوطنية الرامية للوصول إلى ***"تعليم عالٍ متميز وبحث علمي يسهم في بناء مجتمع المعرفة والإبداع"*** من خلال تمكين مؤسسات التعليم من توفير بيئة تعلمية مرنة، وتقديم برامج تطبيقية نوعية جاذبة للطلبة، وتوسيع نطاق البحث العلمي، وتعزيز التعاون وبناء الشراكات محلياً وعالمياً، تحقيقاً للأولويات الوطنية، وحفاظاً على الهوية الثقافية، ومساهمة في التحرر والتنمية المستدامة الشاملة.

العوامل الممكنة	العوامل المعيقة
1. الإرادة السياسية العليا ممثلة في رئيس دولة فلسطين ورئيس مجلس الوزراء داعمة لتبني سياسات وإجراءات وطنية ممكنة للحق في التعليم العالي وتنمية البحث العلمي ومؤسساته وخاصة في مجال إقرار التشريعات والأنظمة، وتوفير صناديق دعم الطلاب ووجود إرادة لطرح برامج جديدة وتطبيقية تدعم الريادة وتفتح فرص التشغيل الذاتي ويرتبط محتواها باحتياجات السوق ودعم الحكومة لتوجه المؤسسات التعليمية	1. الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية وحصاره لقطاع غزة وتهديده لضم أجزاء من الضفة الغربية وقطع التواصل بين أجزاء الوطن وخاصة بين الضفة والقدس من جهة وبين الضفة والقدس وقطاع غزة من جهة أخرى، بالإضافة إلى فرضه قيود على حركة الأفراد داخلياً وخارجياً وقيود على الصيرفة والأراضي والمياه وخدمات الاتصالات والطاقة ومجمل الجوانب التطويرية وخاصة إدخال بعض الأجهزة والمواد لبعض المختبرات وكذلك وضع معيقات

العوامل الممكنة	العوامل المعيقة
نحو برامج التعليم التقني وتشجيعه، وأيضاً قرار الحكومة باستحداث وزارة الريادة والتمكين وإدراجها في خطة التنمية الفلسطينية.	للتعاقد مع كوادر وكفاءات من خارج الوطن او استقطاب طلاب من خارج فلسطين.
2. الأسرة والمؤسسات المحلية تضع التعليم والتعليم العالي على سلم أولوياتها بغض النظر عن الظروف الاقتصادية.	2. انتهاء ولاية المجلس التشريعي وعدم وجود آفاق لإجراء الانتخابات التشريعية مما يعيق تطور العملية التشريعية وبناء المؤسسات وخاصة مؤسسات ذات العلاقة في التعليم العالي والبحث العلمي واعاقة إقرار تشريعات ممكنة ومحفزة للبحث العلمي وتمويل الجامعات العامة والحكومية.
3. فاعلية مجموعة من الهيئات والمجالس ذات العلاقة في التنظيم والرقابة والتطوير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وفي مقدمة ذلك الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة وصندوق اقراض الطالب.	3. ضعف التنسيق بين مختلف مؤسسات التعليم العالي وغياب الشراكات الوطنية بين القطاعات المرتبطة في مجال بعض التخصصات وكذلك ضعف الثقة والتواصل بين قطاع الصناعة من جهة وبين الباحثين في المراكز البحثية ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى وأيضاً هناك تداخل في القرارات بين المجالس الحاكمة للجامعات على مستوى الجامعة.
4. دور بارز للمجتمع المدني ووكالة الغوث للتشغيل في إدارة وتشغيل مجموعة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الضفة وقطاع غزة.	4. تراجع الوضع الاقتصادي للأسرة الفلسطينية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وخاصة في قطاع غزة مما يعيق التحاق بعض الطلبة والطالبات وفرص تطوير مؤسسات التعليم العالي ودعم البحث العلمي.
5. وجود مجموعة من المؤسسات الدولية والعربية الداعمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من النواحي المالية والفنية وبناء القدرات للمؤسسات الرسمية ولمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وعقد اتفاقيات مع جهات محلية وعالمية في مجال التعليم العالي على كل المستويات.	5. ضعف الموازنات المرصودة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بشكل عام وزيادة الضغوط المالية على الخزينة العامة نتيجة الضغط من بعض الدول على المساعدات الدولية وعدم دفع إسرائيل لأموال المقاصة.
6. زيادة الاهتمام بالتعليم المفتوح والإلكتروني محلياً وعالمياً وانتشار وتوافر التكنولوجيا وأنظمة المعلومات والاتصالات في التعليم.	6. ثقافة مجتمعية تعزز وجود فجوات في النوع الاجتماعي في قطاع التعليم العالي وخاصة نظرة المجتمع إلى مجالات واختصاصات مناسبة للنساء وأخرى مناسبة للرجال وكذلك ابتعاث الفتيان للدراسة في الخارج ومعيقات لها علاقة في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة.

2.6. إنجازات الوزارة في ظل جائحة كورونا:

وَضعت مؤسسات التعليم العالي في دولة فلسطين بقيادة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي **مجموعة من التدابير الرامية إلى استمرار مؤسسات التعليم العالي أثناء جائحة كورونا مع الالتزام بتدابير السلامة العامة**، وفي هذا الإطار تم العمل على ما يلي:

1. تعميم وصول نشرات التوعية بفايروس كورونا لموظفي الوزارة ومؤسسات التعليم العالي وكافة العاملين فيها والطلبة عبر وسائل الاتصال المختلفة.
2. توفير جميع مواد التعقيم والتطهير اللازمة من معقمات ومواد تنظيف وكمامات وقفازات وملابس وقاية ونحوها.
3. توفير أجهزة لقياس درجة الحرارة بالأشعة وفحص الموظفين وكافة الزائرين للوزارة، ويتم قياس درجة حرارة كل داخل إلى الوزارة ومؤسساتها.
4. منع التدخين منعاً باتاً في جميع مرافق الوزارة ومؤسسات التعليم العالي الداخلية والخارجية.
5. تهوية المباني بشكل جيّد وعلى مدار الوقت كلما كان ذلك ممكناً.
6. إعداد بروتوكول صحي لمؤسسات التعليم العالي.
7. مشروع مبادرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية لتجنيد متطوعين من طلبة مؤسسات التعليم العالي من تخصصات المهن الطبية والمهن المساندة لرفد القطاع الصحي بمتطوعين في مواجهة فيروس كورونا المستجد.
8. إصدار قرار من مجلس التعليم العالي لانتظام دوام كافة مؤسسات التعليم العالي. انظر ملحق (3).
9. إصدار قرارات من اللجنة العليا لمعادلة الشهادات غير الفلسطينية لدراسة أوضاع الطلبة الفلسطينيين الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية في الخارج في ظل تداعيات حالة الطوارئ المعلنة في معظم دول العالم بسبب جائحة فيروس كورونا.
10. ناقشت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع رؤساء مؤسسات التعليم العالي منهجيات وطرق التقييم المتبعة في التعليم الإلكتروني بمؤسسات التعليم العالي عبر تقنية (ZOOM) بتاريخ 2020/5/6.
11. عقدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اجتماعاً مع النواب الأكاديميين لرؤساء الجامعات الفلسطينية لبحث المنهجيات وآليات التقييم المتبعة حالياً في الجامعات ضمن التعليم الإلكتروني.
12. إصدار قرار عن مجلس التعليم العالي حول عمل مؤسسات التعليم العالي خلال فترة الطوارئ.
13. تنفيذ زيارات تفقدية لكافة الجامعات الفلسطينية لدعم التعليم عن بعد، وذلك بعد قرار إغلاق الجامعات تنفيذاً للمرسوم الرئاسي بإعلان حالة الطوارئ للحد من انتشار فيروس كورونا.
14. إجراء تقييم للتعليم الإلكتروني.
15. إعداد دليل إجراءات للتعليم الإلكتروني ونظام خاص به.

2.7. الدروس والعبر المستفادة من تجربة مؤسسات التعليم العالي في ظل جائحة كورونا والتدابير ذات الأولوية في المرحلة القادمة:

تسعى مؤسسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنوات إلى تفعيل أدوات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد واستطاعت أن تحقق بعض الإنجاز، إلا أن جائحة كورونا وضعت الجميع أمام مسؤولياتها في تسريع التقدم نحو التعليم المدمج أو التعليم عن بعد خاصة في بعض المساقات أو بعض التخصصات. استطاع فريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وضع مجموعة من الدروس والعبر والاستنتاجات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في المستقبل القريب من أجل تعزيز جاهزية القطاع في مجال التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني، ومن أهم هذه الدروس والعبر ما يلي:

1- توفير منصات فعالة للتعليم الإلكتروني لدى مؤسسات التعليم العالي المختلفة وتقنيات أخرى مساندة وذلك بناء على عملية تقييم شامل لجميع المؤسسات.
2- وجود دليل إجرائي للتعليم الإلكتروني يتم تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي.
3- وجود تعليمات للتعليم الإلكتروني صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويتم متابعتها وتقييمها بشكل دوري بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي.
4- عمل تدريب للعاملين الإداريين والأكاديميين والطلبة في مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية والإدارية لتنفيذ التعليم الإلكتروني.
5- زيادة سرعة اتصال الإنترنت لدى المستخدمين بشكل عام وخاصة في مؤسسات التعليم العالي دون أي تأثيرات على التكاليف.
6- وجود آليات واضحة لتقييم التعليم الإلكتروني.
7- تطوير آليات لتعليم مساقات التدريب العملي وبخاصة تلك التي تتطلب تنفيذ تجارب عملية في مشاغل ومختبرات بما لا يؤثر على جودة التعليم.
8- وجود إجراءات واضحة لمؤسسات التعليم العالي في مجال التعلم الإلكتروني على مستوى المساق أو التخصص وفي حالات انتظام الدوام الاعتيادي أو عدم انتظامه.
9- مواكبة التطورات في مجال التعلم الإلكتروني في العالم والاستفادة منها لرفع قدرة مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية التنافسية في هذا المجال.
10- تطوير برامج تعليمية وتخصصات تستخدم التعلم الإلكتروني ضمن معايير الجودة المطلوبة والمحددة مما يفتح المجال لمؤسسات التعليم العالي لاستقبال الطلبة من الخارج في عدد من التخصصات.
11- تمكين جميع الراغبين في التعلم عن بعد من الالتحاق ببرامج التعلم الإلكتروني.
12- ضمان عدم توقف عملية التعليم وضمان استمراريته خلال فترة الأزمات والطوارئ بطريقة سهلة ومنظمة.
13- ضمان جاهزية التطبيقات اللازمة للتعليم الإلكتروني لاستخدام أعضاء هيئة التدريس والطلبة داخل وخارج الوطن وتدريبهم عليها، ويشمل أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ومعدي المواد الدراسية والفنيين والعاملين في مراكز تكنولوجيا المعلومات والطلبة.

القسم الثالث: الإطار الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

يشمل الإطار الاستراتيجي للخطة كلا من الرؤية والرسالة والأهداف والسياسات والتدخلات لمحاور الخطة. وفيما يلي تفصيل لمكونات هذا الإطار.

رؤية القطاع: تعليم عالٍ متميز وبحث علمي يسهم في بناء مجتمع المعرفة والإبداع.

تهدف الوزارة ومن خلال تدخلاتها المختلفة إلى تحقيق تعليم عالٍ يتصف بالجودة والشمولية والمرونة والقدرة على استيعاب التغيرات المختلفة في مجال التشغيل وعكسها على التخصصات المطروحة، بالإضافة إلى تركيزه على جوانب البحث العلمي التطبيقي المرتبط باحتياجات سوق العمل ومؤسساته، كما ويطمح هذا النظام إلى إكساب خريجيه الكفايات والمهارات المطلوبة لسوق العمل بجميع أنواعها (الفنية والمنهجية والشخصية والاجتماعية)، و يحقق هذا التعليم متطلبات التشغيل من حيث التخصصات المطروحة بما يدعم تطور المجتمع وتنميته في المجالات المختلفة مما يجعل منه تعليماً مميزاً ذو جودة عالية.

رسالة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تمكين جميع مؤسسات التعليم العالي وضبط جودة مخرجاتها وتحقيق الانسجام بينها، وتوفير بيئة تعلمية مرنة، وتقديم برامج تطبيقية نوعية جاذبة للطلبة، وتوسيع نطاق البحث العلمي، وتعزيز التعاون وبناء الشراكات محلياً وعالمياً، تحقيقاً للأولويات الوطنية، وحفاظاً على الهوية الثقافية، ومساهمة في التحرر والتنمية المستدامة الشاملة.

القيم المؤسسية للقطاع

نستند في عملنا في قطاع التعليم العالي على التزامنا العالي في سيادة القانون والمتمثل في الامتثال في قراراتنا وسياساتنا إلى المواثيق والمعايير الدولية والقوانين الوطنية وفي مقدمتها المنظومة التشريعية الخاصة في قطاع التعليم العالي وأيضاً مجموعة القيم التالية:

1. المواطنة والانتماء.
2. تكافؤ الفرص والعدالة.
3. الالتزام بمعايير الحوكمة.
4. العمل بروح الفريق والتعاون.
5. الحرية الأكاديمية والبحثية.
6. المسؤولية المجتمعية.
7. الإبداع والتميز.
8. التنمية المستدامة.

القسم الرابع: الأهداف الاستراتيجية والنتائج

الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي

يعتبر محور الجودة من أهم المحاور الذي توليه الخطة الإستراتيجية اهتماماً كبيراً فبجانب انعكاسه المباشر على جميع محاور الخطة، تكمن أهميته في ضرورة ضمان الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية من طلاب وهيئة تدريسية ومناهج وبنية تحتية، بالإضافة إلى ضمان جودة الآليات المتبعة لتقديم الخدمة في مؤسسات التعليم العالي ابتداء من عملية الالتحاق وانتهاءً بالوصول إلى خريجي التعليم العالي وضمان حصولهم على المستوى المطلوب من المهارات والكفايات المطلوبة ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل.

هذا وقد قطعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شوطاً كبيراً في هذا المجال، تمثّل في العديد من نقاط القوة والتي يمكن الاستناد إليها لدعم المحور، كوجود هيئة وطنية للاعتماد والجودة والنوعية، ووجود نظام وطني لمتابعة الخريجين، ونظام وطني لمعلومات وإحصاءات التعليم العالي، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية لاستخدام التكنولوجيا وتطويرها في المجال. كما عملت الخطة على تقليل أثر التحديات التي تعصف بجودة التعليم العالي إلى الحد الأدنى بما فيها تحدي جائحة كورونا، من خلال عدد من النتائج المتوقعة والتي تتمحور في ضمان جودة المناهج والبنية التحتية والتي ستساهم بشكل مباشر في تحسين عملية التعلم والتعليم مع التركيز على متطلبات واحتياجات التعليم عن بعد، خصوصاً بعدما فرضته علينا جائحة كورونا من متطلبات واحتياجات أساسية لضمان استمرار العملية التعليمية بسلاسة ويسر، بالإضافة إلى وجود نظام لضبط الجودة وضمان عمليات تقييم ومتابعة فعالة.

1. السياسات والأدوات القطاعية لمحور الجودة

- السعي الدائم للتطوير المؤسسي للهيئة ودوائر الجودة في مؤسسات التعليم العالي وتعزيز قدراتها في قضايا الجودة.
- مواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية فيما يتصل بالتعليم العالي ومتطلبات التنمية وتطوير معايير ترخيص واعتماد المؤسسات والبرامج بصورة مستمرة وفق رؤية مرنة.
- التوفيق بين تخصصات ومهارات خريجي مؤسسات التعليم العالي وتلك التي يتطلبها سوق العمل والصناعة، وتوجيه أفضل لبرامج التعليم العالي لتحقيق مواءمة المخرجات مع الاحتياجات، وخاصة على الصعيد الوطني.
- الانفتاح على أنظمة التعليم الحديثة خاصة المرنة والتفاعلية والتي تركز على البحث والابتكار وتعطي دوراً أكبر للمتعلم.
- العمل بشكل مستمر على تعزيز البنية التحتية سواء في المباني أو المختبرات أو أنظمة المعلومات ووسائل الاتصال والتواصل وتكنولوجيات المعلومات والتعلم عن بعد.
- بناء قدرات مستمر للكادر الأكاديمي والإداري في مؤسسات التعليم العالي.
- العمل على تعزيز البرامج والمساقات بالكفايات والمهارات المحفزة للإبداع والابتكار في ريادة الأعمال.

2. النتائج والتدخلات القطاعية لمحور الجودة

النتائج القطاعية	التدخلات القطاعية
1.1. بنية تحتية تساعد على تحسين عملية التعليم والتعلم	1. تطوير التجهيزات والمتطلبات المخبرية في مؤسسات التعليم العالي بما يضمن تطوير عملية التعليم والتعلم.
	2. توفير البنية التحتية اللازمة للاستخدام الفعال للتكنولوجيا وخاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني وأنظمة الشبكات المحوسبة السلكية واللاسلكية.
	3. توفير المرافق في مؤسسات التعليم العالي بما يضمن تعزيز البيئة التعليمية وتعزيز إمكانية استخدام هذه المرافق في الأنشطة التعليمية المنهجية واللامنهجية المساندة.
	4. التوسع في مساحات مؤسسات التعليم العالي بما يضمن زيادة المساحة المتاحة للطالب، بما في ذلك المساحات الخضراء.
	5. تطوير معايير ومواصفات وطنية للحرم الجامعي المتكيف مع ذوي الإعاقة.
1.2. هيئات التدريس والكوادر المساعدة قادرة على التعليم بكفاءة عالية والتفاعل مع الطلبة فيما يتصل بالتدريب العملي والمهارات الضرورية	1. تطوير الأنظمة والضوابط للابتعاث ومعادلة الشهادات.
	2. وضع إطار عام لتعليمات التعيين والتثبيت والترقية في مؤسسات التعليم العالي.
	3. تفعيل وتسهيل وتشجيع التنقل المشترك للأكاديميين فيما بين مؤسسات التعليم العالي المحلية والخارجية.
	4. بناء وتطوير قدرات الهيئات التدريسية والكوادر المساعدة بشكل مستدام في مجالات التعليم المختلفة ومن أبرزها التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني والتعليم المدمج.
1.3. برامج ومناهج ووسائل وأنماط تعليم عالٍ تواكب التطور التقني واحتياجات سوق العمل	1. تطوير الخطط الدراسية بما يضمن زيادة وتيرة استخدام أنماط التعليم والتعلم التفاعلية.
	2. زيادة عدد البرامج التي تستخدم الطريقة الوطنية المعيارية لتطوير المناهج.
	3. استحداث برامج جديدة ومتوائمة مع احتياجات سوق العمل، وخاصة التطبيقية والتقنية منها.
	4. التوسع في برامج الدراسات الثنائية بالشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص.
	5. وضع تعليمات وسياسات لتفعيل التعليم المدمج والإلكتروني.
	6. وضع سياسات تهدف لتنمية التفكير وتحفيز الإبداع والابتكار والريادة والبحث لدى الطالب، ومراجعة معايير التقييم والتقويم استناداً إلى هذه السياسات.
	7. زيادة عدد البرامج والدرجات المشتركة بين مؤسسات التعليم العالي.
	8. تشجيع تدريس مساقات ذات طابع تفاعلي تركز على تنمية المهارات والكفايات الضرورية.
	9. اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة نسبة الكادر التعليمي إلى الطلاب، وبما يضمن خفض معدل عدد الطلبة في الشعبة.
	10. تشجيع الأنشطة المرافقة للمنهج ورفع قدرات الطلبة في المهارات الحياتية وغير الأكاديمية.
	11. إجراء البحوث والدراسات حول أنماط التعليم المختلفة وفعاليتها وذلك لرفد عملية صنع السياسات في هذا الخصوص.

النتائج القطاعية	التدخلات القطاعية
	12.تطوير برامج أكاديمية حاضنة (بأنظمة خاصة) للطلبة الموهوبين وذوي الدافعية الأعلى.
	13.استحداث برامج جديدة مطلوبة وخاصة التطبيقية منها وتلك التي تستخدم التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني.
	14.وضع الأسس اللازمة للتأكد من مواءمة التخصصات مع احتياجات سوق العمل.
	15.تعزيز القيام بالتقييم الذاتي لبرامج التعليم العالي والاستفادة من نتائجها لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي.
	16.تطوير التصنيف الوطني لبرامج التعليم العالي.
	17.وضع سياسات وطنية للتقييم عن بعد والتقييم الإلكتروني.
	18.تعزيز دور وحدات الجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي لتحسين جودة المخرجات.

3. مؤشرات قياس النتائج القطاعية لمحور الجودة

النتائج القطاعية	المؤشرات	خط الاساس 2019	2021	2022	2023
1.1. بنية تحتية تساعد على تحسين عملية التعليم والتعلم	1. نسبة المساحة الإجمالية المتاحة لكل طالب (متر مربع لكل طالب).	47.83	47.8	48	48
	2. سعة نطاق الاتصال (الإنترنت) في مؤسسات التعليم العالي/ مستخدم (Band Width in mega / user).	0.11	0.13	0.16	0.20
1.2. هيئات التدريس والكوادر المساعدة قادرة على التعليم بكفاءة عالية والتفاعل مع الطلبة فيما يتصل بالتدريب العملي والمهارات الضرورية	3. نسبة أعضاء الهيئة التدريسية إلى الطلاب	1:36	1:35	1:34	1:33
	4. نسبة أعضاء الهيئة التدريسية الذين يعملون بدوام كامل	%57	%56	%55	%54
1.3. برامج ومناهج ووسائل وأنماط تعليم عالٍ تواكب التطور التقني واحتياجات سوق العمل	5. عدد البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي التي يتم تقييمها بشكل دوري سنوياً .	170	230	290	350
	6. عدد مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية التي يتم تقييمها بشكل دوري سنوياً.	3	7	11	14

الهدف الاستراتيجي الثاني: تيسير التحاق آمن وشامل وعادل

تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى توفير التحاق آمن وشامل لجميع الفئات في المجتمع الفلسطيني بما يتماشى مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وبما يحقق أولويات أجندة السياسات الوطنية، هذا وتتضمن الاستراتيجية عدة تدخلات تدعم توفير فرص التحاق متساوية في جميع مؤسسات التعليم العالي ولجميع أفراد المجتمع الفلسطيني الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ضمن برامج وتخصصات يتطلبها سوق العمل، وتواكب طموحاتهم وأحلامهم وميولهم، في إطار المنافسة النزيهة والمستندة إلى مهاراتهم وكفاياتهم ومستواهم التحصيلي، وقدرة المؤسسات التعليمية على تقديم تعليم جيد لهم يضمن معايير الجودة في التعليم ويمنحهم الكفايات والمهارات الفنية والريادية والتكنولوجية والتي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل مباشرة.

تم بناء المحور استناداً إلى نقاط القوة المتحققة والفرص المتاحة حالياً بحيث يتم من خلالها مواجهة التحديات ومعالجة نقاط الضعف، ضمن أكبر عدد ممكن من النتائج والتي يمكن تحقيقها خلال فترة تنفيذ الخطة وهي ثلاثة أعوام متتالية.

هذا وقد ركزت الخطة على تعزيز التحاق الفئات المهمشة، وسكان المناطق المهددة، وسكان القدس، وفلسطينيي الداخل، وقطاع غزة، وذوي الإعاقة، وذوي الدخل المنخفض، من خلال العديد من السياسات والبرامج المطروحة ومأسسة نظام الالتحاق بالتعاون مع الشركاء المختلفين، وتطوير نظام قبول موحد في الدراسات العليا في مختلف التخصصات بما يتضمن تكافؤ الفرص، إضافة إلى دعم أنظمة تعليم مختلفة كالتعليم المفتوح والتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد؛ لمواجهة العديد من التحديات منها تحدي جائحة كورونا، و تحديات أخرى تخص مجتمعنا الفلسطيني تتمثل في الاحتلال الاسرائيلي وعدم القدرة على الانتظام في العملية التعليمية.

1. السياسات والأدوات القطاعية لمحور الالتحاق

1. الاهتمام بالتعليم العالي الحكومي ورفده بالتخصصات التنافسية والكوادر الأكاديمية المميزة على المستوى الوطني والعربي.
2. تطوير وتنويع سياسات قبول مرنة تراعي الجوانب الذاتية والاحتياجات الوطنية ومأسسة التواصل بين مؤسسات التعليم العالي ومكونات المجتمع المحلي، إضافة إلى تطوير نظام قبول في الدراسات العليا وفي مختلف التخصصات بما يضمن تكافؤ الفرص.
3. تيسير التحاق ذوي الدخل المنخفض، وذوي الإعاقة، والفئات المهمشة، وسكان المناطق المهددة، وسكان القدس، وقطاع غزة.
4. التوسع في الأبنية الجامعية والبرامج والتخصصات بما يتوافق وخطط التطوير المعتمدة.
5. تجنيد موارد مالية محلية ودولية لصناديق دعم الطالب على مستوى الوطن والجامعات.

2.النتائج والتدخلات القطاعية لمحور الالتحاق

النتائج القطاعية	التدخلات السياساتية
1. سياسات فاعلة وفرص منصفة غير متحيزة للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي مع التركيز على الفئات المهمشة (القدس، غزة، مناطق ج، ذوي الإعاقة..)	1. تخصيص منح مالية لدعم الطلبة سكان منطقة القدس وقطاع غزة.
	2. تطويع البنية التحتية في مؤسسات التعليم العالي لتسهيل اندماج ذوي الإعاقة فيها.
	3. توجيه طلبة الثانوية منذ مرحلة الثانوية العامة للالتحاق ببرامج مناسبة لمواهبهم وقدراتهم الفردية والتأكد من أنهم مستعدون لمرحلة التعليم العالي.
	4. تطوير برامج تواصل لجذب الطلاب الفلسطينيين وغير المقيمين وفلسطينيي الداخل.
	5. تطوير سياسات وعمليات تدفق الطلبة عبر المسارات والبرامج التعليمية المختلفة بما يضمن تعزيز فرص الوصول إلى التعليم العالي بكافة مستوياته.
2. تحسن في عدد وقيمة القروض والمنح المتوفرة للطلبة من ذوي الدخل المحدود في مؤسسات التعليم العالي الداخلية	1. بناء قاعدة بيانات خاصة بذوي الدخل المنخفض بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
	2. تعزيز قدرات صندوق الإقراض والمساعدات الطلابية لتغطية نفقات الشرائح التالية بأعلى نسبة ممكنة (ذوي الدخل المحدود، ذوي الإعاقة، الفئات المهمشة، سكان المناطق المهددة والقدس وقطاع غزة)
	3. إطلاق صندوق منح ذوي الدخل المنخفض من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبتمويل من القطاعين الأهلي والخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية.
	4. تشجيع مؤسسات التعليم العالي على تعديل سياساتها وأنظمتها الداخلية لرفع نسبة الإعفاءات و/أو المنح للطلبة من الأسر الفقيرة، وذوي الإعاقة من الطلبة.
	5. تشجيع القطاعين الأهلي والخاص على دعم التحاق ذوي الإعاقة مالياً ضمن المسؤولية المجتمعية.

3. مؤشرات قياس النتائج القطاعية لمحور الالتحاق

النتائج القطاعية	المؤشرات	خط الاساس 2019	2021	2022	2023
1. سياسات فاعلة وفرص منصفة غير متحيزة للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي مع التركيز على الفئات المهمشة (القدس، غزة، مناطق ج، ذوي الإعاقة..)	7. معدل الالتحاق الإجمالي للطلبة في مؤسسات التعليم العالي الداخلية	%45	%45.5	%46	%46.5
	8. أعداد الطلبة المستفيدين من برامج دعم صمود الطلبة المقدسيين.	200	200	250	300
	9. نسبة الطلبة من ذوي الإعاقة الملتحقين	%0.004	%0.004	%0.004	%0.005

	بمؤسسات التعليم العالي.				
2. تحسن في عدد وقيمة القروض والمنح المتوفرة للطلبة من ذوي الدخل المحدود في مؤسسات التعليم العالي الداخلية	10. نسبة الطلبة المستفيدين من صندوق الإقراض.	%47.6	من الصعب احتساب المستهدفات نظراً لأن عدد المستفيدين يعتمد على الميزانية المخصصة لصندوق الإقراض والتي تختلف من عام لآخر		

الهدف الاستراتيجي الثالث: الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة

تولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اهتماماً خاصاً بالبحث العلمي وتسعى إلى رفع مستواه في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي على الصعيد الوطني والإقليمي، حيث فرضت جائحة كورونا الحاجة لوجود أبحاث علمية تطبيقية ولمشاريع إنسانية وعلمية، والتي من شأنها المساهمة في إيجاد حلول وآليات للحد أو القضاء على الجائحة من خلال البحوث في المجالات الطبية والصحية وفي مجالات التعليم والتعلم، بالإضافة لبروز أهمية البحوث الاجتماعية الخاصة في الجوانب النفسية وإدارة الأزمات لمساعدة الدول على النهوض وإعادة إحياء الاقتصاد والحياة الاجتماعية، لهذا خصصت الوزارة مساحة واسعة للبحث العلمي في خطتها الاستراتيجية، فقد أنشأت الوزارة وقفية للتعليم العالي تهدف إلى جمع الأموال والأصول العينية والنقدية والتي سيتم حبسها واستثمارها لتحسين إدارة مؤسسات التعليم العالي وتمكين البحث العلمي. ويعد مجلس البحث العلمي المظلة التي تندرج تحتها عملية رسم السياسات الوطنية والاستراتيجية بخصوص البحث العلمي، وتحديد الأولويات البحثية، وعمليات التخطيط والتطوير وتنفيذ السياسات العامة لتشجيع البحث العلمي على المستوى الوطني والإقليمي، والعمل على إيجاد الشراكات وتوقيع الاتفاقيات والبحث عن مصادر التمويل.

3.1. السياسات والأدوات القطاعية لمحور البحث العلمي

1. إعادة هيكلية البحث العلمي على مستوى التخطيط والإدارة ومؤسسات ومجالس وأنظمة معلومات ذات علاقة بما يؤدي إلى التكامل مع الأجسام الوطنية ذات العلاقة، وتأطير وتنسيق الجهود الوطنية على المستوى الوطني.
2. دعم البحث العلمي التطبيقي لخدمة الصناعة والتنمية المحلية.
3. زيادة الإنتاج البحثي ورفع مستواه من حيث الكمية والنوعية.
4. زيادة عدد الأبحاث المنشورة في أوعية عالمية مرموقة.
5. تعزيز وتشجيع المشاريع البحثية المشتركة التي تشترك فيها مؤسسات التعليم العالي والشراكات المحلية والعربية والعالمية.
6. تشجيع مشاريع تطوير القدرات.
7. تعزيز مراكز الريادة والتميز والإبداع.
8. إنشاء وتشجيع برامج الدراسات العليا المشتركة مع الجامعات المحلية والدولية.
9. تنويع المصادر المحلية والدولية لتمويل مشاريع بحثية ذات أولوية وطنية.

3. النتائج والتدخلات القطاعية لمحور البحث العلمي

النتائج القطاعية	التدخلات القطاعية
3.1. التوسع في الأبحاث العلمية ذات الأثر على الاقتصاد المبني على المعرفة والحلول الابتكارية والتنمية المحلية.	1. تشجيع وتمويل المشاركة في المؤتمرات الدولية والمحافل العلمية المتخصصة.
	2. تعزيز وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص للارتقاء في البحث العلمي ومساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
	3. وضع السياسات لتعزيز أولوية الجانب التطبيقي في الأبحاث العلمية.
	4. سن تشريعات وأنظمة قانونية تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي وبراءات الاختراع وحقوق المليكة الفكرية.
	5. وضع سياسات لتعزيز مكانة البحث العلمي في البرامج والتخصصات المختلفة، وإدماج البحث العلمي ليصبح مكون أساسي في التعليم العالي في كافة التخصصات.
	6. تدريب الباحثين على أخلاقيات وأدبيات البحث العلمي.
	7. تطوير منظومة البحث العلمي وربطها بنظام مكافآت فعال داخل مؤسسات التعليم العالي.
	8. تطوير مختبرات للبحث والابتكار.
	9. إنشاء مراكز تميز وإبداع تابعة للجامعات الفلسطينية.
	10. دعم وتفعيل وتطوير مراكز التميز والإبداع الموجودة.
	11. إدماج الطلبة في البحوث لاكتساب المهارات والخبرة للحصول على خريجين ومؤهلين علمياً وفنياً.
	12. عقد دورات تدريبية وحلقات دراسية وندوات وورش عمل في البحث العلمي، لرفع القدرات البحثية للباحثين الشباب.
3.2. البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يساهم في رفع تصنيف الجامعات والكادر الأكاديمي.	1. تطوير نظام لضمان تطبيق أخلاقيات البحث العلمي.
	2. تدريب الباحثين على كتابة الأبحاث وفق المعايير العالمية.
	3. تهيئة بيئة العمل في مؤسسات التعليم العالي للبحث العلمي.
	4. ربط نظام الحوافز والمكافآت في مؤسسات التعليم العالي بالمنتوج البحثي النوعي.
	5. تطوير قدرات الباحثين في مؤسسات التعليم العالي، وتسهيل سفرهم للخارج.
	6. فتح برامج دراسات عليا مشتركة محلياً وعالمياً وربط الجامعات ومراكز البحث الفلسطينية بالشبكات العربية والعالمية وتشجيع الأبحاث المشتركة.
	7. مراجعة التشريعات لاعتماد الشهادات العلمية في الدراسات العليا من البرامج المشتركة.
	8. تأسيس مجلات علمية محلية للنشر، وربطها بنظام النشر العربي والعالمي.
	9. تيسير الاشتراك في منافسات ومسابقات عالمية وإقليمية.
	10. وضع معايير للمجلات العلمية المحلية لقبول البحوث من أجل رفع تصنيفها على المستوى الإقليمي والدولي.

النتائج القطاعية	التدخلات القطاعية
3.3. زيادة وتنويع مصادر التمويل المحلية والدولية والعربية للمشاريع البحثية ذات أولوية وطنية.	1. تشجيع تمويل المشاريع البحثية التي تولي أهمية للأولويات الوطنية في الجامعات والمؤسسات البحثية بالتعاون بين الوزارة والمؤسسات الخاصة والمؤسسات العربية والدولية
	2. عقد شراكات والتشبيك على المستوى المحلي والعربي والدولي لتنويع وتطوير الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي.
	3. تشجيع التركيز على المشاريع البحثية المنتجة لمصادر التمويل.
	4. تشجيع تمويل المشاريع البحثية التي تولي أهمية للأولويات الوطنية في الجامعات والمؤسسات البحثية بالتعاون بين الوزارة والمؤسسات الخاصة والمؤسسات العربية والدولية.

3. مؤشرات النتائج القطاعية لمحور البحث العلمي

النتائج القطاعية	المؤشرات	خط الاساس 2019	2021	2022	2023
3.1. التوسع في الأبحاث العلمية ذات الأثر على الاقتصاد المبني على المعرفة والحلول الابتكارية والتنمية المحلية.	11. عدد الأبحاث في مجال العلوم التطبيقية	782	964	1,217	1,456
3.2. البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يساهم في رفع تصنيف الجامعات والكادر الأكاديمي.	12. عدد الأبحاث النوعية المنشورة في أوعية عالمية مرموقة (موقع Scopus).	1019	1149	1270	1400
	13. الإنتاجية العلمية للباحثين (H-index) في قاعدة بيانات Scopus	104	119	135	151
3.3. زيادة وتنويع مصادر التمويل المحلية والدولية والعربية للمشاريع البحثية ذات أولوية وطنية.	14. نسبة الصرف على البحث العلمي من الموازنة المخصصة له في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.	0.003	0.003	0.004	0.005

الهدف الاستراتيجي الرابع: الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً

يواجه التعليم التقني وضعاً حرجاً من حيث ضعف الإقبال على التخصصات والبرامج التقنية في الجامعات والكليات، هذا و يتطلب النهوض في قطاع التعليم التقني إحداث توجه استراتيجي متكامل على المستوى الوطني فيما يتعلق بالتخصصات التقنية والمواءمة ما بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل المتغيرة، والانفتاح على احتياجات السوق المحلي مع أخذ الأبعاد المستقبلية المحتملة للسوق إقليمياً ودولياً، والأنظمة التعليمية غير التقليدية (التعليم التكاملي، والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني) بعين الاعتبار، بالإضافة إلى سياسات الحكومة المختلفة والمتقاطعة مع هذا القطاع كسياسية التنمية بالعناقيد والتي ستعمل على إيجاد أسواق عمل مختلفة تختلف باختلاف المحافظات مما يتطلب توجيه اهتمام المؤسسات التعليمية في هذه المحافظات لتغطية مجالات التطور المقترحة في كل محافظة.

يضمن هذا الهدف وجود بيئة تعليمية مرنة من خلال احتوائه على نتائج وتدخلات تواكب التغيرات المختلفة، بما فيها تأثير جائحة كورونا، وينعكس ذلك بوجود بعض التدخلات التي تشمل على تطوير ودعم أنظمة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ورفع قدرات الهيئة التدريسية في مجال التعليم الإلكتروني الحديث والتعليم عن بعد.

وعليه نجد أن العمل ضمن إطار هذا الهدف يكمن ضمن محددين أساسيين الأول هو تحديد سوق العمل المطلوب ومعرفة احتياجاته، والثاني تشبع سوق العمل المحلي من التخصصات الأكاديمية وارتفاع معدلات البطالة والتي تصل الى 56% (PCBS،2017)، وذلك في ظل ازدياد أعداد الخريجين في السنوات الاخيرة (40000 خريج سنويا) (PCBS، 2017).

1. السياسات والأدوات القطاعية لمحور التعليم التقني

1. إحداث توجه استراتيجي متكامل على المستوى الوطني فيما يتعلق بجودة التخصصات التقنية وخصوصاً في المجالات العملية التطبيقية والمواءمة ما بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل المتغيرة.
2. تطوير الأنظمة التعليمية غير التقليدية (التعليم التكاملي)، والتي تستند إلى التدريب الفعلي للطالب في سوق العمل ولفترات زمنية لا تقل عن 30% من البرنامج، بالإضافة إلى أنظمة التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني بالقدر الممكن في البرامج التقنية وكوسيلة مساعدة.
3. الانفتاح على احتياجات السوق المحلي والإقليمي والدولي مع أخذ الأبعاد المستقبلية المحتملة إقليمياً ودولياً.
4. التكامل مع استراتيجيات التنمية بالعناقيد لتغطية مجالات التطور المقترحة ومواءمة برامجها وتخصصاتها مع متطلبات سوق العمل في هذه المناطق، وكذلك توجيه الأبحاث العلمية في هذه الجامعات لخدمة التطورات المستقبلية في القطاعات وسبل نموها وتوفير الكادر المؤهل ذو الكفايات المطلوبة للعمل في القطاعات الاقتصادية التقنية التي أقرتها الحكومة في مجال التنمية بالعناقيد.
5. تفعيل الشراكات ما بين المؤسسات التعليمية فيما بينها ومع مؤسسات سوق العمل والقطاع الخاص، لأغراض التدريب العملي وتطوير وإعداد المناهج والتبادل الطلابي ما بين المؤسسات التعليمية وإنتاج الأبحاث العلمية التطبيقية.

6. جودة العملية التعليمية ومخرجاتها في البرامج التقنية من حيث الارتقاء بكفايات الخريجين الفنية والشخصية والاجتماعية والمنهجية لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل بما يتناسب والتطور التكنولوجي، وتشجع المؤسسات التقنية على اعتماد وتبني أنظمة الجودة المعتمدة في المجالات التقنية.

2. النتائج والتدخلات القطاعية لمحور التعليم التقني

النتائج القطاعية	التدخلات القطاعية
4.1. أنظمة تعليمية متطورة تواكب التطورات وتربط مخرجات التعليم التقني بمتطلبات التنمية المحلية وسوق العمل	1. بناء وتطوير معايير اعتماد برامج التعليم التكاملي من قبل الهيئة والوزارة.
	2. تطوير سياسات محفزة للتقدم بطلبات اعتماد برامج وفق أنظمة التعليم التكاملي وتطبيقها.
	3. تطوير سياسات فعالة لتشجيع الشراكات مع سوق العمل في مجال تطبيق برامج التعليم التكاملي.
	4. تبني مراكز الكفايات التقنية الحالية في المؤسسات التعليمية وتطوير أنظمتها.
	5. تطوير أنظمة التبادل الطلابي بين الجامعات المحلية والدولية في المجالات التقنية بما يدعم تطوير الأنظمة التعليمية.
	6. الترويج لأنظمة التعليم التكاملي يضمن نشاطات الوزارة المختلفة.
	7. تطوير توجهات واضحة تدعم التخصصات المطلوبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة المطلوبة (بما في ذلك العناقيد المختلفة) وتوظيف البحث العلمي في الجامعات لدعم هذه التوجهات وتطويرها.
	8. تفعيل وتطوير أنظمة الجودة (الأيزو) في المؤسسات التعليمية وحثها على الحصول على شهادات الجودة العالمية في المجالات الإدارية ومجالات التعليم للتخصصات التقنية.
	9. تطوير أنظمة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد ودعمها.
	10. دراسات وأبحاث تقنية متخصصة مرتبطة باحتياجات سوق العمل.
	11. إنشاء مجالس المهارات القطاعية التي ستوجه التدريب على المهارات وتساعد على تطوير المناهج في قطاع التعليم التقني.
4.2 برامج وخطط دراسية مرتبطة بسوق العمل ومتطلباته	1. استكمال تطوير الخطط الدراسية لجميع البرامج التقنية التي يحتاجها سوق العمل وفق الطريقة المعيارية لتطوير المناهج مع التركيز على مراعاة قوانين الصحة والسلامة المرعية ضمن كل تخصص.
	2. استحداث وتطوير برامج تقنية جديدة يتطلبها سوق العمل، وتراعي القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تدعمها الحكومة من خلال العناقيد المختلفة في مجالات الزراعة والسياحة والصناعة.
	3. تقييم البنية التحتية والتجهيزات الفنية وتطويرها استناداً للتخصصات التقنية لتناسب متطلبات تنفيذ الخطط الدراسية.
	4. تطوير البرامج والمساقات والتي تتعلق بريادة الأعمال والمهارات الإلكترونية.
	5. تطوير البرامج والتخصصات التي توفر فرص التوفير الذاتي.
	6. تعزيز التشبيك مع مؤسسات سوق العمل والمؤسسات التعليمية في مجال تطوير المناهج.
	7. تطوير برامج تقنية جديدة في المؤسسات التعليمية بحسب المنطقة الجغرافية ومتطلبات التنمية بالعناقيد في المنطقة الجغرافية.

	8. دعم تنفيذ الأبحاث الإجرائية، والأبحاث التي تخدم خطط الحكومة الاقتصادية في المجالات التقنية (العناقيد الزراعية والصناعية والسياحية) .
4.3 كادر أكاديمي وفني مؤهل في المجالات الفنية والتربوية والمنهجية المتخصصة.	1. رفع قدرات الهيئة التدريسية والفنية لاستخدام الطريقة المعيارية لتطوير المناهج.
	2. رفع قدرات الهيئة التدريسية والفنية في المجالات الفنية المتخصصة حسب احتياجات قطاع التشغيل ومتطلبات سوق العمل.
	3. رفع قدرات الهيئة التدريسية والفنية في المجالات التربوية.
	4. تطوير سياسات لتشجيع التبادل التقني بين المؤسسات التعليمية المحلية والإقليمية والدولية.
	5. رفع قدرات الهيئة التدريسية في مجال التعليم الإلكتروني الحديث والتعليم عن بعد.
4.5 زيادة نسبة الالتحاق في برامج التعليم التقني.	1. رفع المكانة الاجتماعية للتعليم التقني من خلال حملات وبرامج نوعية على مستوى الطلبة والأهالي والمعلمين.
	2. تشجيع ذوي المعدلات المرتفعة من خريجي الثانوية العامة على الالتحاق في البرامج التقنية.
	3. تشجيع الالتحاق من خلال توفير المنح والإعفاءات.
	4. منح الإعفاءات للطلبة من المناطق المهددة بالضم.
4.6 زيادة نسبة التحاق الإناث في التخصصات التقنية.	1. تشجيع فرص العمل الذاتي في مجالات تقنية تقودها الإناث وتسهيل الإجراءات المطلوبة لذلك (مجالس التشغيل).
	2. تكثيف النشاط الإعلامي للوزارة في مجال دعم دخول الإناث للتعليم التقني.
	3. تشجيع التخصصات والبرامج والتي يمكن إدارتها من خلال منصات العمل الإلكترونية لدعم وتشجيع الإناث على دخولها.
	4. تشجيع الالتحاق من خلال توفير المنح والإعفاءات الموجهة للإناث.
4.7 زيادة نسبة التحاق ذوي الإعاقة في البرامج التقنية.	1. تشجيع دخول ذوي الإعاقة إلى البرامج التقنية والتي يسمح لهم بدخولها بحسب قدراتهم.
	2. توفير قائمة لجميع التخصصات التقنية بنوع ومستوى الإعاقة والتي يسمح لذوي الإعاقة وفقها من التقدم للتخصص.
	3. تشجيع اعتماد التخصصات التقنية والتي تدعم استقبال ذوي الإعاقة.
	4. تطويع البنية التحتية المطلوبة لذوي الإعاقة في جميع مباني مؤسسات التعليم العالي.

1. مؤشرات قياس النتائج القطاعية لمحور التعليم التقني

النتائج	المؤشرات	خط أساس	السنة		
		2019	2021	2022	2023
1. أنظمة تعليمية متطورة تواكب التطورات وتربط مخرجات التعليم التقني بمتطلبات التنمية المحلية (تعليم تكاملي، مراكز الكفايات).	15. عدد البرامج التي تم اعتمادها وفق نظام التعليم التكاملي سنوياً.	7	9	13	17
	16. عدد مراكز التميز التقنية في المؤسسات التعليمية سنوياً.	3	4	4	5
2. برامج وخطط دراسية مرتبطة بسوق العمل ومتطلباته.	17. عدد الخطط الدراسية التي تم تطويرها سنوياً استناداً إلى الطريقة المعيارية لتطوير المناهج.	40	60	80	100
3. كادر أكاديمي وفني مؤهل في المجالات الفنية والتربوية والمنهجية المتخصصة.	18. عدد الكادر الأكاديمي والفني الذي تم تأهليه على تطوير المناهج باستخدام الطريقة المعيارية لتطوير المناهج سنوياً.	60	80	100	120
	19. عدد الكادر الأكاديمي والذي تم تدريبه على تقنيات التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني.	30	100	200	300
4. زيادة نسبة الالتحاق في برامج التعليم التقني.	20. نسبة الالتحاق الإجمالية في برامج التعليم التقني.	%56	%57	%58	%59
5. زيادة نسبة التحاق الإناث في التخصصات التقنية.	21. نسبة الإناث الملتحقات في التخصصات التقنية.	%53	%54	%55	%56
6. زيادة نسبة التحاق ذوي الإعاقة في البرامج التقنية.	22. نسبة ذوي الإعاقة والملتحقين بتخصصات التعليم التقني.	%0.002	%0.002	%0.002	%0.003

الهدف الاستراتيجي الخامس: إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان استدامته:

يشرف على إدارة قطاع التعليم العالي أجسام متعددة تتنوع صلاحياتها بين إدارية وفنية واستشارية، حيث تتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تنفيذ سياسات التعليم العالي في كافة المجالات وفقاً لأحكام القرار بقانون التعليم العالي، وقد أفرد القانون مساحة واسعة لمؤسسات التعليم العالي التي تعتبر شخصية اعتبارية لتقوم بمهامها وتحقق أهدافها، ولها استقلالها المالي والإداري التام، وقد تشكل مجلساً للتعليم العالي ليعمل على إقرار السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين وتطويرها، وإصدار معايير حوكمة المؤسسات، واقتراح الأنظمة وتنسيبها لمجلس الوزراء لإصدارها.

وقد ركزت الحكومة الفلسطينية في أجندة السياسات الوطنية على تعزيز فعالية إدارة الحكم من خلال الارتقاء بمستوى المساءلة والشفافية، وقررت التوجه نحو نظام الإدارة القائمة على النتائج في جميع وزاراتها ومؤسساتها وأجهزتها، وسوف تشكل هذه السياسة القوة المحركة التي يستند إليها إطار النتائج الاستراتيجي الذي تعتمده الحكومة.

واستجابة للظروف الراهنة والمتمثلة في تهديدات وباء كورونا على المسيرة التعليمية، فقد عكفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على العمل على إقرار نظام يحدد الإطار المرجعي للتعليم الإلكتروني ويضمن جودته بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. يضع هذا النظام أحكاماً عامة للتعليم الإلكتروني والمدمج، ويشمل عدة متطلبات يجب توافرها لتنفيذ البرامج التعليمية، كما يبين مدة الدراسة والشهادات والدرجات التي تمنح من خلال التعليم الإلكتروني وتعليمات الاعتراف بهذه الشهادات.

1. السياسات والأدوات القطاعية التي تتعلق بالحوكمة

1. التوجه نحو خلق توازن بين العرض والطلب بما يستجيب لاتجاهات تعميق الارتباط البنيوي بين التخطيط للاقتصاد والتخطيط للتعليم العالي.
2. الاعتماد على التخطيط المبني على النتائج.
3. توسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة والمحاسبة.
5. نظام إداري ذو قدرات مؤسسية وبشرية عالية الكفاءة تضمن أعلى درجات الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.
6. تعزيز الشراكة والتكاملية بين مؤسسات التعليم العالي وهيئات ومؤسسات القطاعين العام والخاص.

2.النتائج والتدخلات القطاعية لمحور الحوكمة

النتائج القطاعية	التدخلات القطاعية
5.1. سياسات عامة تساهم في إسراع تحقيق رسالة وأهداف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تواكب	1. إقرار نظام تعليم إلكتروني.
	2. تطوير سياسات عامة للتنمية المهنية المستمرة للعاملين في القطاع.
	3. تطوير سياسات عامة لأنظمة للحوافز والتشجيع والمكافآت.
	4. تطوير سياسات عامة للتخطيط المبني على النتائج.
	5. تطوير نظام للملكية الفكرية.

النتائج القطاعية	التدخلات القطاعية
المستجدات العالمية يتم تبنيها من صانع القرار.	6. مواءمة التعيينات والترقيات للفئات العليا مع معايير الشفافية والنزاهة.
	7. وجود منظومة معايير وطنية للحوكمة والحكم الرشيد.
	8. تطوير سياسة وطنية لتنويع مصادر دخل الجامعات وتحقيق استدامة تمويل القطاع.
5.2. مأسسة وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه المسؤوليات والمهام المنوطة بها.	1. استكمال الأنظمة والتعليمات (الوزارة).
	2. استكمال تطوير الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي (الوزارة).
	3. وضع خطة متكاملة لبناء القدرات.
	4. استكمال حوسبة الأنظمة الإدارية والمالية.
	5. تطوير إتاحة البيانات.
	6. وجود نظام للمتابعة وتقييم الأداء للخطة الاستراتيجية.
	7. إنشاء مجالس تنسيق عبر قطاعية حسب التخصصات.
	8. تطوير آلية عمل صندوق الإقراض والتحصيل لضمان الاستمرارية وتوسيع قاعدة المستفيدين .
	9. تفعيل دور دوائر تجنيد الأموال في الوزارة والمؤسسات التعليمية .
	10. ديمومة تسديد المخصصات الحكومية للجامعات والطلبة.

3. مؤشرات قياس محور الحوكمة

النتيجة القطاعية	المؤشرات	خط الاساس 2019	2021	2022	2023
5.1. سياسات عامة تساهم في إسراع تحقيق رسالة وأهداف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يتم تبنيها من صانع القرار	23. عدد التشريعات الناظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي تم تبنيها أو تعديلها مقسمة حسب لوائح وأنظمة، معايير ومواصفات، إجراءات وسياسات، وخطط وبرامج.	4	4	2	2
5.2. مأسسة وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه المسؤوليات والمهام المنوطة بها.	24. عدد التقارير الصادرة عن نظام المتابعة والتقييم لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.	1	3	5	7
	25. درجة ممارسة الجامعات والكليات الحكومية لأبعاد الحوكمة والمساءلة.	%54.5	%65	%75	%80
	26. عدد الأنظمة الإدارية والمالية التي تم تطويرها وحوسبتها	3	6	8	10

القسم الخامس: العلاقة مع أجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة

هناك علاقة وثيقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، ولا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، وبالتالي فإن عملية التعليم أو التعلّم هي أساس عملية التنمية المستدامة. ويتمثل الهدف الرابع للتنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة كإطار عمل دولي، بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة يسهم في تمكيننا من مواجهة التحديات العالمية الحالية والمستقبلية مواجهة بنّاءة وخلاّقة، حيث ينص الهدف على "**ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع**"، حيث من المفترض أن يسهم الهدف في إنشاء مجتمعات أكثر استدامة وقادرة على التكيّف، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحلول التكنولوجية أو الأنظمة السياسية أو أنظمة الدعم المالي وحدها، بل نحن بحاجة إلى أن نغيّر طريقة تفكيرنا وعملنا، الأمر الذي يفرض توفير نوعية تعليم وتعلّم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع البيئات الاجتماعية.

كما ارتكزت الوزارة في ترتيب أولوياتها والقيام بمهامها على أجندة السياسات الوطنية وخاصة الأولوية الوطنية الثامنة "تعليم جيد وشامل للجميع"، وما انبثق عنها من سياسات لربط مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي في احتياجات التنمية كما سنرى في المصفوفة التالية:

مصفوفة الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقاطعها مع أهداف التنمية المستدامة وأجندة السياسات الوطنية:

اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي	تحسين نوعية التعليم تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل	الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُم مدى الحياة للجميع. الغاية: 4.4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030. الغاية: 7.4: ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030. الغاية: 8.4: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع. الغاية: 10.4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلِّمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلِّمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

تيسير التحاق آمن وشامل وعادل	تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم	الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُم مدى الحياة للجميع. الغاية: 3.4 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030. الغاية: 5.4: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030. الغاية: 7.4: ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030. الغاية: 9.4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الإفريقية للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.
الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة	تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل	الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُم مدى الحياة للجميع. الغاية: 7.4: ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030. الغاية: 10.4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلِّمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلِّمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.
إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان استدامته		الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُم مدى الحياة للجميع.
الارتقاء بالتعليم التقني كماً ونوعاً	تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل	الهدف (4): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُم مدى الحياة للجميع.

		الغاية: 3.4 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030. الغاية: 4.4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030. الغاية: 5.4: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030. الغاية: 7.4: ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030. الغاية: 8.4: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع. الغاية: 9.4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020. الغاية: 10.4: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلِّمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلِّمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

القسم السادس: برامج الموازنة

البرنامج الأول: التعليم العالي

غاية البرنامج: تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي والارتقاء بالتعليم التقني وتيسير الالتحاق الآمن والشامل والعادل للطلبة في مؤسسات التعليم العالي

هدف البرنامج	المخرجات ذات العلاقة	الجهة المسؤولة
1. هيئات التدريس والكوادر المساعدة قادرة على التعليم بكفاءة عالية والتفاعل مع الطلبة فيما يتصل بالتدريب العملي والمهارات الضرورية	1. الكادر الأكاديمي مدرب على الطريقة الوطنية المعيارية لتطوير المناهج فنياً وإدارياً.	التعليم التقني
	2. كادر كليات التدريب التقني مدرب حسب خطة الوزارة التطويرية.	التعليم التقني
2. برامج ومناهج ووسائل وأنماط تعليم عالٍ تواكب التطور التقني واحتياجات سوق العمل	1. البرامج الأكاديمية للتعليم العالي (التخصصات) يتم تصنيفها وتحديثها حسب تصنيف البرامج العالمي ISCED.	التطوير والبحث العلمي
	2. الخطط الدراسية للبرامج التقنية تم مواءمتها مع سوق العمل وحوسبتها.	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة
	3. دليل إرشادي سنوي لطلبة التعليم العالي في فلسطين تم إصداره.	الإدارة العامة للتعليم الجامعي
	4. جامعة القدس أبو ديس تم تزويدها بأجهزة ومعدات تخدم العملية التعليمية.	اللوازم
	5. الانتقال من التعليم إلى سوق العمل.	مكتب الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي، ووحدة مشاريع البنك الدولي
	6. نماذج نظام التعليم التقني المقدمة من الكليات يتم مراجعتها (150 في السنة).	التعليم التقني
	7. الخطط الدراسية لمساقات التعليم التقني يتم تطويرها حسب الطريقة الوطنية الفلسطينية المعيارية لتطوير المناهج (100 برنامج سنوي).	التعليم التقني
	8. دراسة السوق حول التخصصات التنقية يتم إصدارها.	التعليم التقني
	9. أبحاث تطبيقية مرتبطة في التعليم التقني ومجالاته يتم إصدارها.	التعليم التقني
	1. أنشطة مركزية لطلبة الجامعات الفلسطينية يتم تنظيمها (15).	الإدارة العامة للتعليم الجامعي

3. فرص لمشاركة الطلبة في أنشطة ثقافية ووطنية ورياضية وإبداعية متوفرة	2. بطولات رياضية بين الجامعات يتم تنظيمها (30).	الإدارة العامة للتعليم الجامعي
	1. طلبة التوجيهي يتلقوا إرشاد تقني لتوجيههم للتخصصات.	التعليم التقني
	2. البناء القائم لجامعة القدس المفتوحة– فرع جنين تم تشطيبه	الأبنية
	3. مبنى كلية الهندسة/جامعة خضوري طولكرم تم تشطيبه	الأبنية
	4. ملعب جامعة خضوري– فرع رام الله تم تأهيله	الأبنية
	5. منح دراسية للطلبة الجامعيين	الإدارة العامة للمنح والبعثات
	6. مقترحات سياسات لالتحاق الطلبة ذوي الإعاقة من النساء في التعليم الجامعي والتقني يتم تقديمها لمجلس الوزراء.	التعليم التقني
4. تحسن في عدد وقيمة القروض والمنح المتوفرة للطلبة من ذوي الدخل المحدود في مؤسسات التعليم العالي الداخلية	1. قروض تعليم متوفرة لطلبة الجامعات الفلسطينية بمعدل 180 دينار للقرض وحد أقصى للقرض 800 دينار (28 ألف قرض سنوي لـ 28 ألف طالب).	وحدة الإقراض
	2. تحصيل القروض المستحقة على الخريجين يتم متابعتها (7 مليون دينار سنوي).	وحدة الإقراض
5. أنظمة تعليمية متطورة تواكب التطورات وتربط مخرجات التعليم التقني بمتطلبات التنمية المحلية	1. استراتيجية التعليم التقني تم إعدادها.	التعليم التقني
	2. دائرة الامتحانات تم أتمتها حسب الخطط الدراسية للتعليم التقني.	التعليم التقني
	3. الامتحان التطبيقي الشامل يتم عقده في السنة مرتين.	التعليم التقني
	4. تعليمات الدراسة لدرجة الدبلوم 2021 تم إصدارها.	التعليم التقني
	5. نظام تخطيط ومتابعة وتقييم للتعليم التقني فاعل.	التعليم التقني

البرنامج الثاني: البحث العلمي

غاية البرنامج: الارتقاء بمستوى البحث العلمي وضمان فاعليته في التنمية المستدامة

هدف البرنامج	المخرجات ذات العلاقة	الجهة المسؤولة
1. التوسع في الأبحاث العلمية ذات الأثر على الاقتصاد المبني على المعرفة والحلول الابتكارية والتنمية المحلية	1. قائمة أولويات البحث يتم تحديدها.	الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي
	2. موقع إلكتروني فاعل حول البحث العلمي.	مجلس البحث العلمي
	3. أوراق سياساتية حول البحث العلمي يتم رفعها للمعنيين.	مجلس البحث العلمي
	4. أبحاث تربوية مع الجامعات تنسجم مع احتياجات سوق العمل.	مكتب الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي

هدف البرنامج	المخرجات ذات العلاقة	الجهة المسؤولة
	5. دعم مالي للأبحاث يتم منحه.	الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي
2. البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يساهم في رفع تصنيف الجامعات والكادر الأكاديمي.	1. دعم مالي سنوي للأبحاث العلمية يتم متابعته.	مجلس البحث العلمي
	2. الأبحاث المقدمة من الجامعات يتم مراجعتها وتقييمها.	مجلس البحث العلمي
	3. اتفاقيات دولية ووطنية ذات علاقة في دعم التعليم العالي يتم توقيعها.	دائرة العلاقات الثقافية
3. زيادة وتنويع مصادر التمويل المحلية والدولية والعربية للمشاريع البحثية ذات أولوية وطنية	1. اتفاقيات مع الجهات والمؤسسات المعنية بدعم البحث العلمي يتم توقيعها.	مجلس البحث العلمي
4. مؤهلات الطلبة الخريجين البحثية تتحسن	1. مسابقة الطالب الجامعي الباحث السنوية منظمة.	الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي
	2. مسابقة التميز الإسلامي للباحثين الأكاديميين منظمة.	الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي
	3. قاعدة بيانات حول الأبحاث يتم تحديثها.	الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي

البرنامج الثالث: الإداري

غاية البرنامج: إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي وضمان استدامته وتطوير العمليات الإدارية ورفع قدرات العاملين في الوزارة ومؤسساتها لتحقيق التنمية المهنية المستمرة وفق التطورات المعلوماتية والتكنولوجية

الأهداف	المخرجات	الجهة المسؤولة
1. سياسات عامة تساهم في إسراع تحقيق رسالة وأهداف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يتم تبنيها من صانع القرار.	1. إعداد مقترحات لأنظمة ولوائح ناظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ورفعها لصناع القرار لتبنيها.	التطوير والبحث العلمي
	2. مراجعة القوانين والأنظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بناءً على الأولويات والمستجدات الوطنية.	التطوير والبحث العلمي
	3. وجود نظام للمتابعة وتقييم الأداء للخطة الاستراتيجية.	التطوير والبحث العلمي
	4. المبنى الإداري لجامعة القدس المفتوحة– فرع رام الله تم إنشاؤه وتشطيبه.	الأبنية
	5. تقارير إحصائية تخصصية حول واقع التعليم يتم إصدارها.	التطوير والبحث العلمي
	1. الشبكة الأكاديمية البحثية يتم صيانتها وتحديثها.	التطوير والبحث العلمي

2. مأسسة وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه المسؤوليات والمهام المنوطة بها.	2. الشبكة الإلكترونية للوزارة data center يتم تحديثها بشكل دوري.	التطوير والبحث العلمي
	3. نظم معلومات حاسوبية يتم تطويرها.	التطوير والبحث العلمي
	4. ملفات إدراج قضايا قطاع التعليم العالي على جدول أعمال مجلس الوزراء يتم تحضيرها.	وحدة مجلس الوزراء
	5. ملفات اجتماعات وزير التعليم العالي والبحث العلمي يتم تحضيرها (300).	وحدة مجلس الوزراء
	6. قرارات مجلس الوزراء ذات العلاقة في التعليم العالي يتم متابعة تنفيذها.	وحدة مجلس الوزراء
	7. احتياجات الوزارة من أجهزة ولوازم وأجهزة ومستهلكات يتم توفيرها حسب الموازنات المرصودة وحسب قانون الشراء العام.	الإدارة العامة للوازم
	8. الموظفين تم تسكينهم وتصويب أوضاعهم حسب الهيكلية الجديدة.	الإدارة العامة للشؤون الإدارية
	9. كوادر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتلقى التدريب المناسب (50).	الإدارة العامة للشؤون الإدارية
	10. خطة تطوير للكادر العامل في الوزارة يتم إعدادها بناءً على دراسة الاحتياجات التدريبية المبنية على بطاقات الوصف الوظيفة الجديدة.	الإدارة العامة للشؤون الإدارية
	11. الردود على الاستفسارات الخاصة بالاعتراف بمؤسسات التعليم العالي في الخارج.	الإدارة العامة للتعليم الجامعي
	12. الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي تم إصدارها.	مجلس البحث العلمي
3. الاستدامة المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.	1. مقترحات مشاريع تمويل يتم إعدادها وتقديمها للممولين.	
	2. صندوق وطني للبحث العلمي تمت مأسسته.	مجلس البحث العلمي
4. وجود منظومة معايير وطنية للحوكمة والحكم الرشيد.	1. الشكاوى الواردة ذات العلاقة في قطاع التعليم العالي يتم متابعتها حسب نظام الشكاوى (1200).	وحدة الشكاوى
	2. تقارير التدقيق المالي والإداري وعلى أنظمة المعلومات الحاسوبية يتم إصدارها للمعنيين (15 تقرير).	وحدة الرقابة
	3. التقارير المالية الدورية والطارئة للوزارة متوفرة بناء على طلب المعنيين في الوقت والشكل اللازمين.	الشؤون المالية
	4. ضمان التزام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السياسات المالية والمحاسبية المتبعة في دولة فلسطين.	الشؤون المالية

	5. دليل الإحصاء السنوي يتم إصداره وتعميمه على المعنيين.	الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي
	6. استبانات البيانات المطلوبة للشركاء الدوليين والوطنيين حول إحصاءات التعليم العالي يتم استيفاؤها.	الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي
	7. المراكز البحثية يتم تسجيلها.	التطوير والبحث العلمي
	8. تنظيم شؤون وانتخابات مجالس الطلبة (15).	التعليم الجامعي
	9. تنظيم أعمال مجلس عمداء شؤون الطلبة ومتابعة توصيات اجتماعاتهم.	الإدارة العامة للتعليم الجامعي
4. ضمان جودة التعليم ضمن سياق نظام شامل للجودة بالشراكة الحقيقية مع مؤسسات التعليم العالي	1. شهادات الطلبة من الجامعات غير الفلسطينية يتم معادلتها (1400 شهادة).	الإدارة العامة للتعليم الجامعي
	2. الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي في الخارج.	التعليم الجامعي
	3. الشهادات الفلسطينية والعربية يتم اعتمادها وتصديقها (75,000 شهادة).	الإدارة العامة للتعليم الجامعي
	4. شهادات خريجين التعليم التقني يتم مصادقة شهاداتهم (3000 خريج).	التعليم التقني
	5. مصدقات الشامل وبدل فاقد 3500 شهادة سنويا يتم إصدارها.	التعليم التقني
	6. بنية تحتية لكليات التعليم التقني تم تطويرها (6).	التعليم التقني
	7. مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية يتم تقييمها بشكل دوري (4) سنوياً.	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة
	8. البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي يتم تقييمها بشكل دوري (180).	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة
	9. برامج أكاديمية جديدة (75) سنوياً يتم دراستها.	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة
	10. تقارير دراسات حول حاجات السوق من التخصصات تم إعدادها (12) دراسة سنوياً.	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة
	11. نظام لامتحان الكفاءة لخريجي الجامعات لقياس الكفايات في التخصصات يتم إعداده بالتوافق مع مؤسسات التعليم العالي.	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة
	12. الخطط الدراسية للبرامج الأكاديمية يتم تطويرها بناءً على احتياجات سوق العمل والطريقة الوطنية المعيارية لتطوير مناهج التدريب والتعليم المهني والتقني.	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة

القسم السابع: الملاحق

الملحق رقم 1، أسماء الحضور لورشة عمل الشركاء لمناقشة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2020–2023 الموافق 2020/2/12

الرقم	الاسم الرباعي	المؤسسة	الرقم	الاسم الرباعي	المؤسسة
.1	ماهر صبيح	PCBS	.43	صبرين مزهر	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.2	وحيد جبران	خبير تربوي	.44	د. مكرم عباس	جامعة فلسطين التقنية
.3	ضحى فخري بني عدة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.45	د. ماهر حمارشة	كلية هشام حجاوي
.4	حنا ابراهيم عبد النور	جامعة القدس	.46	د. ميسون ابراهيم	ديوان الرئاسة الفلسطينية
.5	منير قزاز	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.47	منجد سليمان	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.6	سمر محمد ابو شمط	كلية الروضة للعلوم	.48	امين محمد الشيخ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.7	د. اسامة السفاريني	كلية الروضة للعلوم	.49	أ.د مروان درويش	جامعة القدس المفتوحة
.8	طارق سرحان	كلية مجتمع المرأة	.50	احمد ابو هنية	جامعة بيرزيت
.9	ريم عيوش	هيئة الاعتماد والجودة	.51	خالد قلالوه	المجلس الاعلى للأبداع
.10	د. احمد عثمان	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.52	نبيل دبدوب	جامعة بيرزيت
.11	م.عز الدين ابراهيم	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.53	د. احمد صدقة	الجامعة الامريكية
.12	صوفيا ابو العظام	UNCSCO	.54	مي عبيد	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.13	مرح حشاوي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.55	نهى	جامعة فلسطين التقنية
.14	هاني أبو سنفه	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.56	جمال جبارين	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.15	عبد المحسن القواسمي	كلية الامة الجامعية	.57	سحر حويطات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.16	سهير عايد	جامعة بيرزيت	.58	عبير دراغمة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.17	ايهاب صلاح حمدان	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.59	د. بسام الرجبي	كلية المجتمع الابراهيمية
.18	عبد الله بني عودة	كلية الحاجة عندليب	.60	ناريمان حجازي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.19	احمد حمارشة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.61	أ . عبير شهابي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.20	صبيح الشكعة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.62	مي حشاش	مؤسسة أسر الشهداء
.21	د. سمير ابو عيشة	جامعة النجاح الوطنية	.63	د. خالد عليوي	الجامعة العربية المفتوحة

الرقم	الاسم الرباعي	المؤسسة	الرقم	الاسم الرباعي	المؤسسة
.22	د. عطية مصلح	جامعة القدس المفتوحة	.64	د. نزار دويكات	الجامعة العربية المفتوحة
.23	د. دواس دواس	اللجنة الوطنية للتربية	.65	د. ايهاب القبج	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.24	حنين الشيخ	مدير دائرة التخطيط	.66	زياد سراحنه	هيئة مكافحة الفساد
.25	جمال جوابرة	اتحاد الغرفة التجارية	.67	سونيا ظاهر مساد	وحدة مجلس الوزارة
.26	اماني محيسن	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.68	اياد ابو سمرة	هيئة الاعتماد والجودة
.27	مها عابدين	الهيئة الوطنية للاعتماد	.69	روان سلطان	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.28	سارة بواية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.70	رنا الصالح	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.29	رائد طوقان	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.71	مهيب ابو لوحة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.30	د. طارق محمد الشيخ	الكلية الجامعية للعلوم	.72	اياد ابو عرة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.31	د. امين ثلجي	المجلس الطبي الفلسطينية	.73	مؤيد على صوالحة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.32	د. ناصر السعافين	الكلية الجامعية للعلوم	.74	نضال دويكات	جامعة النجاح الوطنية
.33	زينب تيسير مصلح	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.75	عنان عوني اغبر	جامعة النجاح
.34	علي جبارين	معهد ماس	.76	حسين محمد شحادة	كلية الدعوة /قلقيلية
.35	AMINA Sthnhilber	GIZ	.77	سمير النجدي	جامعة القدس المفتوحة
.36	سامر عرقاوي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.78	رنا ابو زعرور	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة
.37	فراس صليح	جامعة خضوري	.79	بركات القصراوي	الكلية العصرية الجامعية
.38	رقية كراجه	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	.80	رنا يوسف سمارة	جامعة فلسطين التقنية خضوري
.39	حسام يوسف قصراوي	جامعة خضوري	.81	رزان عواودة	جامعة بوليتكنيك
.40	د. أمل ابو عوض	وزارة الصحة	.82	علاء درويش	كلية هشام حجاوي
.41	جلال سلايمة	جامعة البوليتكنيك	.83	نوال حمد	وزارة شؤون المرأة
.42	نور طهبوب	جامعة البوليتكنيك			

وعبر تقنية الفيديو كونفرنس في مقر جامعة الأقصى، شارك التالية أسماءهم من قطاع غزة:

.1	أ.د. أيمن محمود صبح	جامعة الأقصى/غزة	.9	أ.د. محمد أحمد الحنجوري	الجامعة الإسلامية/غزة
.2	د. رائد الحجار	جامعة الأقصى/غزة	.10	د. أحمد أبو شنب	الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا
.3	د.عمر عبد الحي مقداد	جامعة الأقصى/غزة	.11	د. منصور محمد الأيوبي	كلية فلسطين التقنية/غزة
.4	أ.د.مجدي حمادة	جامعة الأقصى/غزة	.12	د. نادر أبو شرخ	جامعة فلسطين/ غزة
.5	د. منير أحمد سمور	جامعة الأقصى/غزة	.13	د.فريد القيق	جامعة غزة/غزة
.6	أ.نسرين شاكر سمارة	جامعة الأقصى/غزة	.14	د. هشام محمد أبو عمرة	الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا
.7	أ.د. أمل الكحلوت	جامعة الأزهر/غزة	.15	أ.محمد محمود النجار	الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا
.8	أ.د.حسن عاشور	جامعة الأزهر/غزة			

الملحق رقم 3، أسماء الحضور لورشة عمل لمناقشة ملاحظات الخبير د. أناس بوهلال من اليونسكو

بيروت حول مسودة الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي للأعوام 2020-2022، يوم الأحد الموافق 2020/3/1

الاسم	الوظيفة
1. د. أناس بو هلال	خبير في التعليم العالي / مكتب اليونسكو في لبنان
2. سونيا أبو العظام	اليونسكو
3. د. إيهاب القبج	الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي
4. د. معمر شتيوي	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة/ التعليم العالي والبحث العلمي
5. أ. رائد بركات	التعليم الجامعي/ التعليم العالي والبحث العلمي
6. أ.د. سمير أبو عيشة	جامعة النجاح الوطنية
7. د. مروان درويش	جامعة القدس المفتوحة
8. د. نزار دويكات	الجامعة العربية المفتوحة
9. د. حنا عبد النور	جامعة القدس
10. د. فراس اصليح	جامعة خضوري
11. د. رائد القاروط	محافظة طولكرم
12. د. احمد صدقة	الجامعة الامريكية
13. د. احمد أبو هنية	جامعة بيرزيت
14. د. احمد عثمان	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
15. م. ايمن صبيح	الكلية العصرية الجامعية
16. عبير شهابي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
17. د. احمد حمارشة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
18. ناريمان حجازي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
19. مرح حثناوي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
20. م. مي عبيد	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
21. م. سامر موسى	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
22. مجدي خالد	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
23. ريم عيوش	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
24. زينب شومان	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
25. صابرين مزهر	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي